دور المراجعة الخارجية فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف

(دراسة ميدانية)

إعداد
الباحث/ شريف كامل بيومى عابدين
باحث دكتوراه / كلية التجارة جامعة مدينة السادات

إشراف

أ. د / أحمد حامد محمود عبدالحليم	**د/ السيد عوض السيد أحمد شبانة**
أستاذ المحاسبة المالية	**مدرس المحاسبة والمراجعة**
كلية التجارة ـ جامعة بنها	**كلية التجارة ـ جامعة مدينة السادات**

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات
المجلد السادس عشر – (عدد خاص – الجزء الرابع) – سبتمبر ٢٠٢٤م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:
عابدين، شريف كامل بيومي؛ عبدالحليم، أحمد حامد محمود؛ شبانة، السيد عوض السيد، (٢٠٢٤)، "دور المراجعة الخارجية فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف: دراسة ميدانية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٦ (خاص)، ١٢٩٣ – ١٣٣٢.
رابط المجلة: https://masf.journals.ekb.eg

▪ ملخص البحث:

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث في استكشاف وإختبار دور المراجعة الخارجية في الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف في البيئة المصرية, وينبثق عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية: (دراسة أثر التخصص الصناعى للمراجع الخارجى على الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف, معرفة أثر حجم مكاتب المراجعة الخارجية على الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف) وذلك بالتطبيق على البيئة المصرية. وتم سحب عينة عشوائية من مجتمع الدراسة مكونة من ٢٠٧ (أعضاء هيئة التدريس, المراجعون الخارجيون, المستثمرين) وتم الحصول عليها بشكل إلكتروني تلقائي عن طريق الموقع الذى تم من خلاله تصميم القائمة وهو Google Forms , تم إستخدام العديد من الاساليب الإحصائية لإختبار العلاقة منها (اختبار ألفا كرونباخ للثبات, الأساليب الإحصائية الوصفية, الأساليب الإحصائية الاستدلالية وشملت إختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لتحديد الفروق المعنوية بين فئات الدراسة؛ إختبار المقارنات البعدية (Post Hoc) أقل فرق معنوى LSD لتحديد أي من فئات العينة صاحبة الفرق المعنوي). وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بوجود أثر للتخصص الصناعى للمراجع الخارجى على الحد من مخاطر تقلبات صعر الصرف وذلك لقبول الفرض الصفرى بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة بشأن مساهمة التخصص الصناعى للمراجع الخارجى فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف. وأيضاً أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لأثر حجم مكاتب المراجعة على الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف وذلك لقبول الفرض الصفرى بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة بشأن مساهمة حجم مكتب المراجعة الخارجية فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف.
الكلمات المفتاحية: المراجعة الخارجية، حجم مكاتب المراجعة، التخصص الصناعى للمراجع، سعر الصرف، تقلبات سعر الصرف، مخاطر سعر الصرف.

▪ Abstract:

The main objective of the research is to explore and test the role of external audit in reducing the risks of exchange rate fluctuations in the Egyptian environment, and the following sub-objectives emerge from this main objective: (study the effect of the industrial specialization of the external auditor on reducing the risks of exchange rate fluctuations, knowing the effect of the size of audit offices The Ministry of Foreign Affairs aims to reduce the risks of exchange rate fluctuations by applying it to the Egyptian environment. A random sample of 207 (faculty members, external auditors, investors) was drawn from the study population and was obtained automatically electronically through the site through which the list was designed, which is Google Forms. Many statistical methods were used to test the relationship, including (test Cronbach's alpha for reliability, descriptive statistical methods, and inferential statistical methods included the one-way analysis of variance test (One Way ANOVA) to determine the significant differences between the study categories; the post-hoc comparison test (less significant difference (LSD) to determine which of the sample categories has a significant difference). The study reached

many results, the most important of which is that there is a statistically significant relationship with the existence of an impact of the external auditor's industrial specialization on reducing the risks of exchange rate fluctuations, in order to accept the null hypothesis that there are no statistically significant differences between the categories of the study sample regarding the contribution of the external auditor's industrial specialization in reducing the risks. Exchange rate fluctuations. Also, there is a statistically significant relationship with the presence of a statistically significant effect of the effect of the size of the audit offices on reducing the risks of exchange rate fluctuations, in order to accept the null hypothesis that there are no statistically significant differences between the categories of the study sample regarding the contribution of the size of the external audit office in reducing the risks of exchange rate fluctuations. Exchange.

Keywords: external audit, size of audit firms, industrial specialization of the auditor, exchange rate, exchange rate fluctuations, exchange rate risks.

القسم الأول: الإطار العام للبحث

١/١ ـ المقدمة ومشكلة البحث:

تُمثل تقلبات قيم العملات على المدى الطويل مؤشراً على ظواهر اقتصادية واسعة النطاق، مع أهمية خاصة لديناميكيات التضخم في الاقتصادات الناشئة، حيث تؤثر أسعار الصرف الحقيقية بشكل كبير على الموقف التنافسي للدولة في التجارة العالمية من خلال تأثيرها على الطلب الكلي وديناميكيات التجارة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم قيم العملات الحقيقية بالمقارنة مع نظيراتها العالمية في التحولات الهيكلية وزيادة الإنتاجية والربحية، مما يعزز الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي الشامل . (Kyriazis, et al, 2024).

وتؤثر حركة سعر الصرف على العرض وتكلفة التمويل بالعملة الأجنبية، مما يؤثر بدوره على النشاط الاقتصادي المحلي. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تفاقم الميزانيات العمومية للمقترضين بالعملات الأجنبية المحلية وزيادة مخاطر المقرضين، مما يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي المحلي نتيجة تشديد الظروف المالية. هذا يعني أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزانيات العمومية للبنوك والشركات، مما يقلل من الاستثمار والإنتاج. في الآونة الأخيرة، كان لتقلبات أسعار الصرف تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر أسعار المستهلك، والاستهلاك النهائي، وإجمالي تكوين رأس المال (الاستثمار)، وصافي الصادرات، مما يساهم في القيمة المضافة في مختلف المجالات في الدول الناشئة، ويؤدي إلى زعزعة استقرار اقتصاد البلاد.(Gan, et al, 2024) .

كما أن الأزمة المصرفية الناجمة عن تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية تؤدي إلى تراجع التجارة. ووفقًا لأحدث التوقعات، وتؤثر هذه التقلبات على الإنتاج والبطالة، وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع القروض المتعثرة والدين العام، مما يضر بأرصدة البنوك. لذلك، قد تواجه البنوك تكاليف تمويل أعلى تحد من مقدار التمويل الائتماني المتاح للصناعة. علاوة على ذلك، قد تجد الشركات صعوبة في الحصول على تمويل مصرفي في هذا السيناريو وتواجه صعوبات مالية. عندما تكون ظروف التجارة غير مواتية،

مثل انخفاض المبيعات أو انقطاع سلسلة التوريد، تتعرض سيولة الشركات للضغوط، مما يقيس قدرة الشركة على التعامل مع الذمم المدينة والدائنة لتجنب حالات الإفلاس الجماعي. حيث يعاني المصدرون من تكاليف إضافية بسبب ارتفاع المخاطر ومدة التسليم الممتدة المرتبطة بالعمليات عبر الحدود، ويجب عليهم تحمل مخاطر أكبر وارتفاع تكاليف التأمين. بالإضافة إلى ذلك، تتضاءل الثقة في الحفاظ على العقد بين وقت الدفع وتسليم البضائع، مما يجعل تمويل المعاملات العالمية أكثر صعوبة من المعاملات المحلية. تشير العديد من الأبحاث إلى أن إدارة الرافعة المالية حاسمة بالنسبة للمصدرين، سواء على الهوامش المكثفة أو الممتدة، ومع ذلك، لم يحظ تمويل الصادرات بالاهتمام الكافي. تؤثر السلف، كنوع من الائتمان التجاري، على قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المشاركة في الصادرات. إذا اعتمد المصدر على المخزونات للرد على صدمات العرض أو الطلب، فإن الائتمانات المقدمة من المصدر إلى المستورد هي التمويل الداخلي الأكثر شيوعًا، مما يستوجب على المصدرين تقليل الوقت بين دفع ثمن المواد المستوردة وتلقي الدفع لمبيعاتهم. (Hussaina, et al, 2024) .

ومن المعروف على نطاق واسع أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) Direct Foreign Investmentهو محرك رئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية، حيث يعتبر أكثر ملاءمة لتحقيق النمو المستدام مقارنة بأنواع أخرى من تدفقات رأس المال. وفقاً لنظرية النمو الداخلي، يمكن القول إن الاستثمار الأجنبي يتفوق على الاستثمار المحلي من حيث الإنتاجية، حيث يوفر ليس فقط رأس المال ولكن أيضاً التكنولوجيا والخبرة المتقدمة للدولة المستقبلة. لذلك، فإن تقلب سعر الصرف له تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التحويلية وقطاع التمويل والتأمين على المدى القصير. وعلى المدى الطويل، يؤثر سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) Real Effective Exchange Rate بشكل كبير على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الطاقة والتعدين، بالإضافة إلى الصناعات التحويلية.(Lajevardi et al, 2024) .

كما تنخفض القيمة السوقية للشركة وتزداد نسبة الالتزامات (نسبة الرفع) في هيكلها المالي، مما يزيد من شعور المستثمر بالمخاطر نتيجة شكوكه حول قدرة الشركة على الامتثال لالتزاماتها. يعزى هذا التأثير السلبي إلى التعرض الإيجابي لمخاطر التغيرات في سعر الصرف بناءً على فعالية الشركة وقيمتها الإيجابية.(Setiawanta et al, 2020)

وتؤثر التغيرات في سعر صرف العملة الأساسية مباشرةً على تكلفة المدخلات للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤثر بدوره على استراتيجيات التسعير الخاصة بها. وفقاً لنظرية التحوط، هناك علاقة بين حجم الشركة ومخاطر التعرض لتقلبات سعر الصرف، حيث تتمتع الشركات الكبيرة بموارد أكثر تساعدها على التخفيف من مخاطر التعامل بالعملات الأجنبية وتقليل مخاطر تقلبات سعر الصرف (Obinna, et al, 2024).

كذلك تؤثر جودة المراجعة على أسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركة، ويختلف هذا التأثير باختلاف حجم الشركة، بينما لا يختلف باختلاف درجة الرفع المالي وتعقيد العمليات (علي، ٢٠٢٠). الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراقب حسابات متخصص في الصناعة تظهر فيها ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات بشكل أقل، وتزداد فيها جودة التقارير المالية، مما يقلل من خطر انهيار أسعار أسهمها في المستقبل (محمد، ٢٠٢١). كذلك، تؤثر سمعة مكاتب المراجعة بشكل كبير على دقة رأي المراجع بشأن استمرارية المنشآت والشركات (عثمان، ٢٠٢١). تساهم المراجعة في الالتزام بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني لتحسين جودة المراجعة، مما يقلل من الخطر الكلي للأخطاء ويساهم في تقديم قوائم مالية تعبر عن فاعلية عملية المراجعة وتضييق فجوة التوقعات (شحاتة وآخرون، ٢٠٢٣).

ويشير التدوير الإلزامي والتخصص النوعي للمراجع الخارجي إلى دعم كفاءته وتعزيز موقفه من الشك المهني، مما يزيد من قدرته على اكتشاف الأخطاء والحد من التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، ويزيد من معرفة المراجع اللازمة لتنفيذ عملية المراجعة (إبراهيم وآخرون، ٢٠٢٢). لا يمكن أن تحل الخبرة العامة محل الخبرة المتخصصة في عمل المراجع، حيث تساعد الخبرة المتخصصة المراجع في تكوين رأي حول القوائم المالية، مما يؤدي إلى صياغة تعليمات تنظيمية خاصة بالصناعة ويجعل المراجع مواكباً للتطورات، وبالتالي يقلل من مخاطر الرقابة .(Mousa, 2022)

كما يؤثر حجم وتخصص مكتب المراجعة على تحسين كفاءة الاستثمار بسبب وجود علاقة تأثير بينهما. ويمثل فهم المراجع لأهداف الشركة وخبرته في الصناعة التي تنتمي إليها، بالإضافة إلى قدرته على فهم طبيعة عمل الشركة وتحديد مناطق الخطورة المحتملة، مما يساهم في تحسين كفاءة الاستثمارات المالية. (كشك، ٢٠٢٣) كذلك الخبرة عنصر ضروري للمراجع المستقل ليؤدي دوره كمحترف، ويمكن أن تؤثر كفاءته على القدرة على التنبؤ وتحديد الاحتيال والأخطاء، مما يحسن أداء المراجع (Natsir et al, 2023) . كما تؤثر أتعاب المراجع في كيفية مواجهة تقلبات أسعار الصرف للعملات الأجنبية، حيث أن سياسة التدوير الإلزامي واستراتيجية التخصص النوعي ترفع من أتعاب عملية المراجعة. على الرغم من التأثير المنخفض للمنافسة، إلا أن رغبة المراجع في الحفاظ على سمعته تدفعه للحفاظ على مستوى الجودة المطلوب لتجنب الآثار السلبية الناتجة عن فشل عملية المراجعة، التي قد تكون تكاليفها أعلى من أتعاب المراجعة (Chang et al, 2024) .

وحيث تلعب المراجعة الخارجية دورا حيويا في التنبؤ بالمخاطر المحتملة نتيجة للأحداث المستقبلية، يقوم المراجع بتقديم تقديرات مستقبلية بناءً على البيانات والمعلومات المتوفرة لديه، مما يفيد المستفيدين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. وهنا يأتي دور المراجع في اكتشاف الأخطاء الجوهرية والغش أثناء تنفيذ عملية المراجعة والإفصاح عنها، مما يزيد من الثقة في القوائم المالية ويحسن كفاءة المعلومات لتلبية احتياجات جميع الأطراف المرتبطة بعملية المراجعة، مثل الشركات محل المراجعة، ومكاتب المراجعة، والمنظمات المهنية، والمستثمرين الحاليين والمحتملين، ويتم ذلك وفقاً للمعايير الدولية والمحلية للمراجعة (السيد، ٢٠١٨).

أما فيما يتعلق بمخاطر تقلبات أسعار الصرف، سيستعرض هذا البحث الجمع بين مميزات المراجعة الخارجية وما تقدمه من خدمات للشركات والمستفيدين، ودورها في مواجهة والحد من المخاطر التي تتعرض لها الشركات في مجالات الصناعة والتأثيرات الناجمة عن الظروف الاقتصادية وأحوال البيئة المحلية. نظراً لأن البيئة المصرية تتأثر بالأحداث المحيطة بها كاقتصاد ناشئ، وتسعى لمواجهة المخاطر والتحديات الاقتصادية، سيتناول بحثنا مخاطر تقلبات سعر الصرف والإجراءات التي اتخذتها الحكومة، مثل التعديلات في المعيار المصري رقم ١٣ المتعلقة بتغييرات سعر الصرف. وبذلك، تتمثل مشكلة البحث الرئيسية في السؤال التالي: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور المراجعة الخارجية في الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعى للمراجع الخارجى في الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية لحجم مكاتب المراجعة في الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف؟

٢/١- عرض وتحليل الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

١/٢/١- استقراء الدراسات السابقة:

يعرض الباحثون فى هذا الجزء بعض الدراسات التى أطلعوا عليها, والمرتبطة بموضوع البحث, للوقوف على ما توصلت إليه من نتائج, والاستفادة منها فى استكمال جوانب البحث فى هذا الموضوع, بما يحقق التواصل والتكامل بين الدراسات البحثية فى هذا المجال, وذلك على النحو الآتى:

١/١/٢/١- دراسات تناولت المتغير المستقل (المراجعة الخارجية):

استهدفت دراسة منصور (٢٠١٨), هدفت هذه الدراسة إلى تحليل فترة إصدار تقرير المراجعة كعامل هام يؤثر على توقيت إصدار التقارير المالية، واختبار تأثير كل من التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته على هذه الفترة. أجريت الدراسة التطبيقية على عينة من ٨٨ شركة مقيدة في البورصة المصرية خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الشركات التي ترغب في تحسين توقيت إصدار تقاريرها المالية يجب أن تختار مراقب الحسابات بناءً على تخصصه الصناعي وليس حجم منشأته. وتوصلت أيضا بأنه ينبغي على الجهات التنظيمية في مصر دعم مراجعة القوائم المالية للشركات من خلال مراقب حسابات متخصص في الصناعة عبر وضع إجراءات تعزز هذا الاتجاه.

وهدفت دراسة محمد (٢٠٢١) إلى اختبار العلاقة المباشرة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كأحد مؤشرات جودة المراجعة المدركة وخطر انهيار أسعار الأسهم في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. كما تناولت العلاقة غير المباشرة من خلال جودة التقارير المالية (مقاسة بجودة الأرباح) كمتغير وسيط لتفسير العلاقة الرئيسية، إضافة إلى ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية في إطار التحليل الإضافي. استخدمت الدراسة ٢٩٦ مشاهدة سنوية تخص ٧٤ شركة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨، مستخدمة أسلوب تحليل المسار. وقد توصلت إلدراسة إلى أن الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراقب حسابات متخصص صناعياً تنخفض فيها ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات، وتزداد جودة التقارير المالية، مما يقلل من خطر انهيار أسعار أسهمها مستقبلاً.

كما تناولت دراسة عثمان (٢٠٢١) العلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن الاستمرارية، ومدى تأثير هذه العلاقة على التعثر المالي لشركة العميل. تم إجراء تحليل إضافي لإعادة اختبار أثر التعثر المالي لشركة العميل كمتغير رقابي، وإدراج بعض المتغيرات الرقابية التي تناولتها الدراسات السابقة لاختبار أثرها على المتغير التابع. شملت الدراسة عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها وجود تأثير إيجابي معنوي لسمعة مكتب مراقب الحسابات على دقة رأيه بشأن الاستمرارية. ومن خلال تلك النتيجة بينت (أن مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لأحد المكاتب الأربعة الكبرى (BIG 4) لها تأثير إيجابي معنوي على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية, وكذلك مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لأحد المكاتب الأجنبية لها تأثير إيجابي معنوي على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، كما أن انتساب مكاتب المراجعة المصرية لأحد مكاتب المراجعة الأجنبية من الصف الثاني يؤثر إيجابيًا في دقة رأي المراجع بشأن الاستمرارية. بينما كان هناك تأثير سلبي غير معنوي لمكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لأحد مكاتب المراجعة من الصف الثالث على دقة رأي المراجع بشأن الاستمرارية). وكان من نتائجها أيضا أن مكاتب المراجعة المصرية المحلية لها تأثير إيجابي غير

معنوي على دقة رأي المراجع بشأن الاستمرارية. وأيضا أن الجهاز المركزي للمحاسبات (ASA) له تأثير إيجابي معنوي على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية.

أما دراسة إبراهيم وآخرون (٢٠٢٢)، فقد هدفت إلى تحديد أثر التدوير والتخصص النوعي للمراجع الخارجي على جودة مراجعة القوائم المالية. أجريت الدراسة عن طريق تصميم قائمة استقصاء وتوزيعها على عينة البحث المكونة من ١٢٥ مفردة من الأكاديميين. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق التدوير الإلزامي والتخصص النوعي للمراجع الخارجي يؤدي إلى دعم كفاءة المراجع الخارجي وتعزيز موقفه من الشك المهني، مما يزيد من قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء والحد من التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، وزيادة حجم المعرفة اللازمة للمراجع الخارجي في تنفيذ عملية المراجعة.

وكذلك اهتمت دراسة كشك (٢٠٢٣) بدراسة دور حجم وتخصص مكتب المراجعة في تحسين كفاءة الاستثمار في الشركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية. شملت الدراسة الشركات غير المالية المدرجة في البورصة والتي بلغ عددها ٢٣٤ شركة خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٣، وقد تم اختيار عينة من ٩٦ شركة من هذه الشركات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج بارزة، أهمها وجود علاقة معنوية بين حجم وتخصص مكتب المراجعة وتحسين كفاءة الاستثمار، مما يشير إلى تأثير إيجابي بينهما. وكذلك أن فهم المراجع لأهداف الشركة، ومعرفته بالصناعة التي تنتمي إليها، وقدرته على فهم طبيعة عمل الشركة وتحديد مناطق الخطورة المحتملة، يساهم بشكل كبير في تحسين كفاءة الاستثمارات المالية.

٢/١/٢/١- دراسات تناولت المتغير التابع (أسعار الصرف للعملات الأجنبية):

هدفت دراسة (Agnihotri et al., 2021) إلى استكشاف محددات التعرض لمخاطر تقلبات سعر الصرف للعملات الأجنبية في الشركات. شملت الدراسة الشركات المسجلة في بورصة بومباي (BSE) عبر جميع قطاعات الأعمال، مما يعكس الاقتصاد الهندي. وكشفت البيانات أن ١٤٠ شركة لم تكن مدرجة في قائمة BSE طوال فترة الدراسة. تم استبعاد ٦٠ شركة مالية من التحليل استناداً إلى مراجعة الأدبيات، واستخدمت الدراسة ٢٦٠ وثيقة لتحليلها، منها ٢١٧ شركة صناعية و٤٣ شركة في قطاع الخدمات. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وجود علاقة معنوية عكسية بين حجم الشركة ومخاطر التعرض لتقلبات سعر الصرف، مما يتفق مع نظرية التحوط التي تفترض أن الشركات الكبيرة تمتلك موارد تساعد في تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات سعر الصرف. وكذلك الشركات الأجنبية العاملة تكون أكثر عرضة لمخاطر تقلبات أسعار الصرف، وهناك علاقة إيجابية بين الصادرات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف. وأن مخاطر تقلبات سعر الصرف تقل بالنسبة للشركات التي تمتلك سيولة مرتفعة وأصول يمكن تحويلها إلى نقدية عند الحاجة.

وناقشت دراسة محمد وآخرون (٢٠٢٢) تأثير مخاطر تقلبات سعر الصرف على أسعار الأسهم. شملت عينة الدراسة الشركات المدرجة في البورصة الأسترالية خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩. وخلصت الدراسة إلى النتائج أهمها أن الشركات التي تعتمد إيراداتها على عملتها المحلية وليس لديها عملات أجنبية لا تواجه مخاطر متعلقة بالعملات، بينما الشركات التي تعتمد على إيرادات من عملات أجنبية تكون أكثر عرضة لمخاطر العملة. وكذلك الشركات ذات المعاملات الأجنبية تتأثر أسهمها بشكل مباشر بتقلبات أسعار الصرف، بينما الشركات المحلية التي لا تتعامل بالعملات الأجنبية تتأثر بشكل غير مباشر، مثل تأثير انخفاض قيمة السلع الوسيطة على التكلفة.

كما هدفت دراسة عبد الرشيد وآخرون (٢٠٢٢) إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها تقييم تأثير التغيرات وتقلبات سعر الصرف على الأنشطة التصديرية للشركات. وكذلك دراسة تأثير تقلب سعر

الصرف على سلوك التصدير في الشركات المقيدة مالياً وغير المقيدة. وأيضا تحليل دور التنمية المالية في التخفيف من آثار تقلبات سعر الصرف والقيود المالية على صادرات الشركات . واعتمد التحليل التجريبي على مجموعة واسعة من الشركات غير المالية المدرجة في بورصة باكستان خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٦. وخلصت الدراسة إلى أن زيادة سعر الصرف لها تأثير إيجابي ومعنوي كبير على صادرات الشركات، بينما تقلبات سعر الصرف ترتبط بشكل سلبي بقرارات التصدير، حيث تقلل الشركات من صادراتها خلال فترات تقلبات الأسعار غير المتوقعة. كما أن تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات يكون أقل حدة بالنسبة للشركات غير المقيدة مالياً مقارنة بالقيود المالية التي تجعل التصدير أكثر حساسية لتقلبات الأسعار. وكذلك التطور المالي لا يؤثر فقط بشكل إيجابي على صادرات الشركات، بل يلعب أيضاً دوراً حيوياً في تقليل الآثار السلبية لتقلبات سعر الصرف.

واستعرضت دراسة HE QING et al (2022) مخاطر تقلبات سعر الصرف الأجنبي ومحدداتها باستخدام بيانات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الصينية من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٨. شملت الدراسة جميع الشركات العامة الصينية، وتم تقسيم العينة إلى عينتين فرعيتين بناءً على الإصلاحات الموجهة نحو السوق. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الصغيرة، والشركات ذات نسب الرفع المالي العالية، والشركات ذات فرص النمو الكبيرة تكون أكثر عرضة لمخاطر تقلبات سعر الصرف، بينما الشركات الكبيرة والشركات ذات الرفع المالي المنخفض تكون أقل تعرضاً لهذه المخاطر. وأن تأثير تقلبات سعر الصرف على قيمة الشركة يتم من خلال تأثيرها على التدفقات النقدية، والشركات ذات تكاليف التحوط المرتفعة تكون أكثر عرضة لمخاطر تقلبات سعر الصرف بسبب محدودية إدارة هذه المخاطر. وأخيرا أن الشركات التي تفصل بين السيطرة وحقوق التدفق النقدي تكون أقل احتمالاً للتحوط، مما يجعلها أكثر عرضة لتقلبات سعر الصرف خاصة عندما تكون أكثر استدانة أو لديها فرص نمو كبيرة.

كما فحصت دراسة Obinna, et al (2024) تأثير سعر الصرف على استراتيجيات التسعير في الشركات الصغيرة والمتوسطة في ولاية إينوجو. شملت الدراسة ٢٠٤ شركات تصنيع مسجلة في الجمعية النيجيرية للتصنيع، وتم اختيار ٧ شركات صغيرة للتحليل. توصلت الدراسة إلى أن التغيرات في سعر صرف العملة الأساسية تؤثر مباشرة على تكلفة المدخلات للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤثر على استراتيجيات التسعير الخاصة بها. وكذلك التسعير بناءً على القيمة يتأثر بعوامل مثل تصور العملاء وصورة العلامة التجارية، بدلاً من تقلبات أسعار الصرف.

واستعرضت أيضاً دراسة Lajevardi, et al, (2024) العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وصافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى كندا، مع التركيز على التحليل على مستوى القطاع. استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٢٢ ونهج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL). وتوصلت الدراسة إلى و جود تأثير كبير لتقلبات سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي على صافي الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير. وعلى المدى الطويل، يؤثر تقلب سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر. وأخيرا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الطاقة والتعدين والتصنيع والتمويل والتأمين تظهر حساسية كبيرة لتقلبات سعر الصرف، مع تأثير كبير على المدى القصير على الصناعات التحويلية وقطاع التمويل والتأمين.

٣/١/٢/١- مناقشة وتحليل الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

تُعَدُّ الدراسة الحالية من الموضوعات البارزة التي تحظى باهتمام كبير من قبل الشركات والباحثين المتخصصين في أسعار الصرف ومخاطرها وتأثيراتها على الشركات والاقتصاد الوطني بشكل عام، وكيفية الحد منها من خلال المراجعة الخارجية في البيئة المصرية.

كما تركزت الدراسات السابقة، مثل دراسة منصور (٢٠١٨)، ومحمد (٢٠٢١)، وإبراهيم وآخرون (٢٠٢٢)، وكشك (٢٠٢٣)، على أهمية التخصص الصناعي وحجم المنشأة للمراجع، بالإضافة إلى التدوير، في تحسين جودة مراجعة القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وقد بينت هذه الدراسات أن امتلاك المراجع لخبرة ومعرفة واسعة في مجال التخصص يسهم في تحسين فعالية المعلومات المنشورة بالقوائم المالية، ويؤثر أيضاً على أسعار الأسهم ويقلل من مخاطر انهيارها. كما تشير الدراسات إلى تأثير عوامل مثل حجم الشركة ودرجة الرفع المالي وتعقيد العمليات على تقليل ممارسات الأرباح وتحسين كفاءة الاستثمار.

وأشارت دراسة عثمان (٢٠٢١) إلى أن جودة عملية المراجعة تعتمد على سمعة مكاتب المراجعة، والتأهيل العلمي والعملي، وخبرة المراجع وفريقه، وأتعاب المراجع واستقلاليته، وأخلاقياته. وقد أظهرت الدراسة أن هناك تأثيراً إيجابياً معنوياً لسمعة مكاتب المحاسبة، وبخاصة تلك المنتسبة لأحد المكاتب الأربعة الكبار (BIG 4) أو المكاتب الأجنبية (FOREIGN) أو المكاتب من الصف الثاني، على دقة رأي المحاسب بشأن الاستمرارية. كما تؤدي هذه العوامل إلى تحسين جودة المراجعة الخارجية، وتقليل الأخطاء، وتجنبها، مما يقلل من فجوة التوقعات ويعزز جودة القوائم المالية.

وأظهرت دراسات مثل (Agnihotri, et al, 2021), (HE QING et al 2022) وجود علاقة عكسية بين مخاطر سعر الصرف وحجم الشركات، وهو ما يتماشى مع نظرية التحوط. كما وجدت الدراسات أيضاً علاقة إيجابية بين الصادرات ومخاطر تقلبات سعر الصرف، وأوضحت أن مخاطر سعر الصرف تقل لدى الشركات ذات السيولة العالية والأصول السريعة التحويل إلى نقدية. وأكدت دراسات مثل (Mohamed et al , 2022) , (Lajevardi, et al, 2024) أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على الشركات التي تعتمد على إيرادات بالعملة الأجنبية وكذلك الشركات التي لا تعتمد عليها من خلال تأثير تكلفة السلع الوسيطة. كما توضح هذه الدراسات أن الشركات ذات عوائد الأسهم أكثر عرضة لمخاطر تقلبات الصرف مقارنةً بتلك التي تعتمد على التدفق النقدي. على المدى الطويل، تؤثر تقلبات سعر الصرف بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في الصناعات التحويلية وقطاع التمويل والتأمين. وأظهرت دراسة(Abdul Rashid et al, 2022) أن مخاطر تقلبات سعر الصرف تؤثر سلباً على سلوك التصدير للشركات المقيدة مالياً وغير المقيدة، مما يؤدي إلى تقليص الأنشطة التصديرية.

يعتبر موضوع المراجعة وجودتها، وكذلك مخاطر تقلبات سعر الصرف، من المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام الشركات والباحثين. وقد تنوعت الدراسات السابقة في البيئات التي تمت فيها، والتي تختلف في سماتها وخصائصها عن البيئة المصرية.

كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث التركيز على دور المراجع قبل وأثناء وبعد التغيرات في أسعار الصرف، وخاصة في البيئة المصرية بعد التعديلات الأخيرة في المعيار المصري رقم ١٣ بعنوان "التغيرات في أسعار الصرف" الصادرة بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٢٣.

يُعد هذا البحث امتداداً للأدبيات المحاسبية التي تتناول العلاقة بين دور المراجعة الخارجية في الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف. يأمل الباحثان أن تساهم نتائج الدراسة في توضيح المنافع الناتجة عن

تطبيق دور المراجعة الخارجية في تقليل مخاطر تقلبات سعر الصرف، وأن تسلط الضوء على أي معوقات قد تحد من تطبيقه، وذلك من خلال دراسة عينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية.

١/٣- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في استكشاف واختبار العلاقة الإحصائية لأثر دور المراجعة الخارجية في الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف في البيئة المصرية, وينبثق عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

١/٣/١- دراسة أثر التخصص الصناعى للمراجع الخارجى على الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف.

٢/٣/١- معرفة أثر حجم مكاتب المراجعة الخارجية على الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف.

١/٤- أهمية البحث ودوافعه:

يستمد البحث أهميتة العلمية والعملية من عدة عوامل واعتبارات من أهمها ما يلى:

١/٤/١- الأهمية العلمية:

يُعَدُّ هذا البحث امتداداً لأدبيات الفكر المحاسبي التي تركز على تطوير وتحسين عملية المراجعة. حيث يسعى الباحثان إلى دراسة دور المراجعة الخارجية في التعامل مع تقلبات سعر الصرف في البيئة المصرية، مما يسهم في توفير دلالات ومؤشرات حول فعالية وجودة عملية المراجعة.

كما يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين تخصص المراجع الخارجي ومخاطر تقلبات سعر الصرف، وكذلك دراسة تأثير حجم مكاتب المراجعة على هذه المخاطر.

٢/٤/١- الأهمية العملية:

يستمد هذا البحث أهميته العملية من إمكانية استخدام نتائجه من قبل صانعي السياسات في بيئة الأعمال المصرية عند تطوير آليات ملائمة لحوكمة تداول العملات الأجنبية والسيطرة على أسعار الصرف في البيئات المحلية والدولية.

وتقدم نتائج الدراسة معلومات قيمة يمكن أن تساعد متخذي القرار في اتخاذ القرارات المناسبة، كما توفر دعماً للجهات الرقابية والتشريعية في إعادة صياغة المعايير الخاصة بتقلبات أسعار الصرف، مما يعزز جذب الاستثمارات الأجنبية ويساهم في تحسين الاقتصاد.

كما تساهم الدراسة في تطوير دور المراجعة من خلال تحليل أثر المراجعة الخارجية على تقلبات سعر الصرف، مما يحسن جودة القوائم المالية ويعزز ثقة أصحاب المصلحة في التقارير المالية. وهذا، بدوره، يعزز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ويقلل من تقلبات أسعار الصرف للعملات الأجنبية، ويزيد من قيمة الشركة.

ويتمثل أحد أهم دوافع البحث في سد فجوة البحث الأكاديمي في هذا المجال، خاصةً في ظل ندرة الدراسات المحاسبية التي تربط بين المراجعة الخارجية وتقلبات سعر الصرف بصفة عامة، وفي البيئة المصرية بصفة خاصة. تُعَدُّ هذه الدراسة الأولى من نوعها ضمن حدود علم الباحثين، كما أنها توفر دليلاً عملياً على العلاقة محل الدراسة من خلال تطبيقها على الشركات المدرجة في البورصة المصرية.

١/٥- فروض البحث:

في ضوء التساؤلات التى تجسد مشكلة البحث وسعياً نحو تحقيق أهدافه, واستناداً على استقراء وتحليل الدراسات السابقة التى تتعلق بمتغيراته يتمثل الفرض الرئيس للبحث (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور المراجعة الخارجية على الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف). ويمكن اشتقاق الفروض البحثية الفرعية على النحو الآتى:

١/٥/١- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخصص الصناعى للمراجع الخارجى على الحد مخاطر تقلبات سعر الصرف .

٢/٥/١- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مكاتب المراجعة الخارجية على الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف.

٦/١- منهج وأسلوب البحث:

في ضوء مشكلة البحث وسعياً نحو تحقيق أهدافه واختبار فروضه أعتمد الباحثون على المنهج الأستقرائى فى مراجعة الأدب المحاسبى المتعلق بالمراجعة الخارجية وجودتها وعلاقتها بمخاطر تقلبات سعر الصرف بهدف الإستفادة منه في صياغة الإطار النظرى للبحث, والمنهج الاستنباطى لاستكشاف طبيعة العلاقة بين دور المراجعة الخارجية والحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف. كما قام الباحثون بدراسة ميدانية من خلال استطلاع عينة مكونة من (أعضاء هيئة التدريس, المراجعون الخارجيون, المستثمرين) بشأن الأثار المترتبة على دور المراجعة الخارجية للحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف بالبيئة المصرية.

٧/١- خطة البحث:

فى ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه وفروضه سوف يتم إستكمال ما تبقى من البحث على النحو الآتى:

القسم الثانى : جودة المراجعة الخارجية. (المفهوم – المستوى – مقاييس جودة المراجعة).
القسم الثالث : الإطار المنهجى لأسعار الصرف ومخاطرها.
القسم الرابع : دور المراجعة في الحد من تقلبات سعر الصرف.
القسم الخامس : الدراسة الميدانية.
القسم السادس : النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحه.

القسم الثانى: جودة المراجعة الخارجية: (المفهوم – المستوى – مقاييس جودة المراجعة)

١/٢- تعريف مفهوم جودة المراجعة:

يتم تعريف جودة المراجعة على أنها "الالتزام بمعايير المراجعة المهنية، والقواعد والأخلاقيات المهنية، وإرشادات المراجعة، بالإضافة إلى القواعد والإجراءات الصادرة عن الهيئات المهنية التي تنظم مهنة المراجعة، والحفاظ على استقلالية ونزاهة المدقق (Salih et al., 2020). "كما عرَّفها Blum et al. (2022)بأنها قدرة المراجعة على توفير تأكيد لأصحاب المصلحة يمكنهم من الوثوق في المعلومات المحاسبية المقدمة عبر القوائم المالية.

ووفقًا لمكتب المساءلة الحكومي الأمريكي US Government Accountability Office (GAO)، تُعرَف جودة المراجعة بأنها عملية مراجعة تتم وفقًا لمعايير المراجعة المعترف بها Generally Accepted Auditing Standards(GAAS)لتوفير تأكيد معقول بأن القوائم المالية التي تم مراجعتها والإفصاحات المرتبطة بها قد عُرضت وفقًا للمبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا، وأنها خالية من التحريفات الجوهرية سواء الناتجة عن الأخطاء أو الغش (صالح، ٢٠٢٣).

أما مجلس الرقابة على أعمال مراقبي حسابات الشركات المدرجة في البورصة الأمريكية Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB)، فقد عرَّف جودة المراجعة بأنها عملية مراجعة تلبى احتياجات المستثمرين من خلال إجراءات مراجعة مستقلة وموثوقة، والتواصل الفعَّال مع

لجان المراجعة بشأن القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، مع التركيز على الرقابة الداخلية والتنبيهات حول قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل.(PCAOB 2015)

٢/٢- مستويات جودة المراجعة:

عند النظر في مفهوم جودة المراجعة، يمكن التفرقة بين نوعين أو مستويين: جودة المراجعة المدركة Perceived Audit Quality (PAQ) وجودة المراجعة الحقيقية Actual Audit Quality(AAQ) حيث تشير جودة المراجعة المدركة إلى المستوى المتوقع من الجودة من وجهة نظر أصحاب المصالح، وهذا يعني أن الجودة المدركة تعتمد على مدى ثقة المستثمرين والمستفيدين في القوائم المالية التي يقدمها المراجع وكفاءته في اكتشاف التحريفات الجوهرية. ويمكن قياسها من خلال حجم مكتب المراجعة، خبرته، تخصصه الصناعي، التدوير الدوري الإلزامي، والحصة السوقية لمكتب المراجعة.(Le et al., 2021; Chen, 2022)

وتعتبر جودة المراجعة المدركة هى مسألة كبيرة وذات أهمية تنظيمية كبيرة وقصوى لحماية المستثمرين، لأن المديرين يمكنهم مصادرة موارد الاقلية من المساهمين إذا لم يتم مراقبتهم بشكل صحيح, ولأن المستثمرين يعتمدون على البيانات المالية التى تقدمها الشركات المقيدة بالبورصة عند إتخاذ قرارات الإستثمار. (رميلى, ٢٠١٨)

وفي المقابل، تعبر جودة المراجعة الحقيقية عن مدى وفاء المراجع بمسؤولياته المهنية، والتزامه بالمعايير المهنية وقواعد وأخلاقيات المهنة. يتم تقييمها من خلال سلامة رأي المراجع في التقرير بشأن التحريفات الجوهرية (الوكيل، ٢٠٢٢, Akhalumeh et al., 2017).

وأشارت دراسة رميلى (٢٠١٨) بالنسبة للمراجعة الحقيقية, أنه فى حالة حدوث أخطاء فى تقرير المراجعة بشأن الأستمرارية تسبب أضرار جسيمة للمراجعين, حيث يؤثر ذلك على عدم رضا العميل على حصوله على تقارير معدله، مما يدفع العميل إلى إنهاء التعاقد مع المراجع واستبداله بأخر، مما يفقد المراجع العوائد المستقبلية التى كان سيحصل عليها إذا استمر فى مراجعة حساب العميل. وهناك نوع أخر من خطأ التقرير، فى حالة فشل المراجع فى إصدار تقارير متحفظة فيما يتعلق بقدرة الشركة على الاستمرار قبل إعلان الشركة إفلاسها سوف يؤدى إلى تعرض المراجع الخارجى للدعاوى القضائية وفقد سمعته المهنية وتحمل التكاليف المرتبطة بهذه الدعاوى القضائية. وكذلك ما يقوم به المراجع الخارجى فى سلامة رأيه بشأن الأستمرارية، واثر ذلك على قرارات المستثمرين, وأشارت تلك الدراسة أيضا بأن إرتفاع مستوى جودة خدمة المراجعة الحقيقية متمثلة فى إرتفاع جودة ودقة تقارير المراجعة، على إدراكات المستثمرين لمستوى جودة ومصداقية القوائم المالية.

٣/٢- أهمية ومردود جودة المراجعة:

يتم التعرض لأهمية جودة المراجعة من منظور المستفيدين، تشير الدراسات (Riccard et al., 2019; Pestovic et al., 2021; Jia et al., 2021; Chen, 2022)إلى أن جودة المراجعة تسهم في تحقيق آثار إيجابية متعددة مثل زيادة دقة التنبؤات المالية، رفع القيمة السوقية للشركات، تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، زيادة القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، انخفاض تكلفة رأس المال، وتقليل ممارسات الإدارة الانتهازية وإدارة الأرباح. جميع هذه العوامل تعزز مصداقية القوائم المالية وجودتها، مما يساعد في ترشيد القرارات الاقتصادية وتلبية احتياجات أصحاب المصالح.

كما تكمن أهمية جودة المراجعة من منظور باقى أطراف عملية المراجعة بالنسبة لمراجع الحسابات يهتم بأن تتم عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة وذلك من أجل تحسين سمعته وشهرته وموقفه التنافسى في مجال عمله، بالنسبة لإدارة الشركة حيث انها مسئولة عن إعداد القوائم المالية، وبالتالى تنفيذ عملية

المراجعة بأعلى جودة ممكنة يمكنها من معرفة أماكن القوة والضعف لديها، البنوك حيث أن جودة المراجعة سوف تؤثر إيجاباً على قرارات منح القروض والتسهيلات البنكية، أما بالنسبة للدائنون تؤثر جودة المراجعة على قراراتهم في منح الائتمان، كما تؤثر جودة المراجعة على الهيئات والأجهزة الحكومية من أجل حماية النشاط الأقتصادى, وجميع الأطراف ذات الصلة والعلاقة بعملية المراجعة. (عبدالعزيز, ٢٠١٧)

وهناك أهمية لجودة المراجعة المدركة وتأثيرها على قابلية قراءة القوائم المالية وتقرير المراجع، اتفقت دراسات (Rautiainen et al., 2021; ALikhani et al., 2021; Salehi et al., 2022) على وجود علاقة إيجابية بين جودة المراجعة المدركة (المقاسة بحجم مكتب المحاسبة والمراجعة) وقابلية قراءة تقرير المراجع، نظراً لإتقان مكاتب المحاسبة الكبرى مثل BIG 4 في صياغة تقارير مراجعة سهلة القراءة ومفهومة، وأن هناك علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة ومستوى جودة المراجعة في حالة إستخدام مكاتب المراجعة كبيرة الحجم لتقديم خدمة المراجعة، وأن المكاتب كبيرة الحجم تعمل على التقليل من التأثير الإيجابى لإستخدام الإدارة لممارسات محاسبية مخالفة للمبادئ المقبولة قبولا عاماً على تكلفة حقوق الملكية.

ومن خلال ما سبق الإشارة إليه لجودة المراجعة المدركة وجودة المراجعة الحقيقية، يتضح أن هناك إتفاق حول مفهوم ومردود جودة المراجعة، وبخاصة جودة المراجعة المدركة من وجهة نظر أصحاب المصالح. حيث يتمثل الهدف الأساسي تحسين جودة عملية المراجعة وتطويرها بما يساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية وتلبية احتياجات أصحاب المصالح.

القسم الثالث: الإطار المنهجى لأسعار الصرف ومخاطرها

١/٣- تعريف سعر الصرف:

يُعرف سعر الصرف بأنه القيمة النسبية للعملة المحلية مقارنةً بالعملات الأخرى، بهدف تحقيق تسوية بين العملة المحلية ومعاملاتها في المبادلات الدولية، وهو أداة لقياس التوازن الاقتصادي داخلياً وخارجياً (السيد وآخرون، ٢٠٢٣). ويُعرَف أيضاً بأنه المعدل الذي يمكن من خلاله تبادل عملة بأخرى في سوق الصرف الأجنبي، وهو يلعب دوراً حاسماً في تحديد القدرة التنافسية وربحية الشركات العاملة في التجارة الدولية .(Obinna et al., 2024) يتحدد سعر الصرف بواسطة عوامل مثل العرض والطلب على العملات، أسعار الفائدة، معدلات التضخم، والظروف السياسية والاقتصادية. يعكس تقلب أسعار الصرف مدى تباين قيمة عملة معينة مقارنةً بالعملات الأخرى، ويؤدي إلى حالة من عدم اليقين والمخاطر للشركات والمستثمرين في التجارة والاستثمار الدوليين.(Kustina et al., 2024)

٢/٣- مخاطر تقلبات سعر الصرف:

تُعد مخاطر تقلبات أسعار الصرف من المخاطر السوقية التي تواجه الشركات الدولية والمحلية، حيث تنشأ هذه المخاطر نتيجة التغيرات المفاجئة وغير المتوقعة في أسعار الصرف للعملات الأجنبية .(Saidi et al., 2021) تعرف بأنها درجة التغير في أسعار الصرف لعملة معينة مقارنةً بالعملات الأخرى، مما يؤدي إلى عدم اليقين حول السعر الذي يتم من خلاله التبادل، مما قد يتسبب في خسائر مباشرة وغير مباشرة. تشمل الخسائر المباشرة التعرض غير المحمي، بينما تتعلق الخسائر غير المباشرة بتدفقات نقدية الأصول والالتزامات المقومة بالعملات الأجنبية، مما يؤثر على صافي الأرباح وقيمة الشركة (محمود، ٢٠٢٣). الشركات متعددة الجنسيات تكون أكثر عرضة لمخاطر تقلبات أسعار

الصرف مقارنة بالشركات ذات التوجه المحلي (Hishamuddin et al., 2022)، كما تؤثر هذه المخاطر أيضاً على أسعار الأسهم (OSHO et al., 2022) .

وهناك العديد من مخاطر تقلبات سعر الصرف منها: (كيفاني وآخرون، ٢٠٢٠)

أ- خطر العملة الاقتصادي Economic currency risk : يحدث نتيجة التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية، وله تأثير شامل على العملة المستخدمة في العرض أو البيع.

ب- خطر المتاجرة Trading risk : ينشأ عندما تتغير قيمة العملة التي تُستخدم في البيع أو الشراء، سواء بالارتفاع أو الانخفاض. قد يحدث خطر التجارة بسبب اختلاف العملة المستخدمة في التسعير عن تلك المستخدمة في حساب التكلفة، أو بسبب تغير سعر الصرف المستقبلي الذي يؤثر على التحويلات المالية.

ج- الخطر الانتمائي Affiliative risk : يحدث عندما يكون هناك احتمال لعدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته المالية، مثل فقدان القدرة على الدفع عند الاستحقاق بسبب الإفلاس.

د- خطر السيولة Liquidity risk : ينشأ بسبب عدم القدرة على السداد نتيجة عدم توفر السيولة، وليس بسبب عدم القدرة المطلقة على السداد. يحدث هذا عندما لا تتوافق مواعيد الدفع مع مواعيد السداد بسبب عدم تنفيذ الأطراف الأخرى لعقودها في الوقت المحدد.

٣/٣- مراحل خطر سعر الصرف:

تظهر مخاطر سعر الصرف خلال عدة مراحل، بدءًا من التفاوض والاتفاق حول الكميات والجودة والأسعار، ثم إبرام العقد، وصولاً إلى مرحلة تنفيذ الطلبية. في هذه المراحل، يكون خطر الصرف كامنًا ويظهر بوضوح في مراحل العرض وتنفيذ الطلبية وإعداد الفاتورة، حيث يتم التحقق من التعرض لخسائر متعلقة بتقلب سعر الصرف عند التسوية، مما يجعل خطر الصرف ملحوظاً ويحتاج إلى تنظيم دقيق. (كيفاني وآخرون، ٢٠٢٠)

٤/٣- آثار تحرير وتقلبات سعر الصرف: (محمود، ٢٠١٧)

- انخفاض القدرة التقييمية للأرباح :في ظل تحرير أسعار الصرف، قد تنخفض القدرة على تقييم الأرباح.
- زيادة عدم التأكد والمخاطر :يرتبط ذلك بزيادة المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار العملات الأجنبية.
- انخفاض قدرة قائمة الدخل على توفير معلومات موثوقة :قد تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى تقليل قدرة قائمة الدخل على تقديم معلومات حول فرص الربحية الطبيعية للمنشأة، مما يدفع المستثمرين والمهتمين للبحث عن مصادر أخرى لاتخاذ قراراتهم.

وأضاف عمرو (٢٠١٧) أيضا هناك أثار أخرى بخلاف ما تم ذكرها تتمثل فى :

* **التقلبات الشديدة:** حيث يواجه نظام سعر الصرف مشكلة عدم الإستقرار والتقلبات الشديدة على المدى القصير، وقد لا يمكن تفسير هذه التقلبات بأساسيات الاقتصاد الكلى.

***صعوبة التنبؤ بأسعار الصرف:** عندما يكون هناك عدم استقرار أو تقلبات فى أسعار الصرف, يزداد الخطر للمشاركين فى الأسواق المالية, ويصعب التنبؤ بالتغيرات فى أسعار الصرف إدارة تلك المخاطر.

* **إحتمال زيادة المشاكل الإقتصادية القائمة:** حيث أنه إذا كانت هناك دولة تعانى من مشاكل إقتصادية مثل إرتفاع معدلات التضخم , فإن نظام سعر الصرف الحر قد يؤدى إلى إرتفاع معدلات التضخم بسبب إنخفاض قيمة العملة مما يزيد من تكلفة الواردات ويزيد من سوء الأوضاع الإقتصادية.

٥/٣- المعالجة المحاسبية لأسعار الصرف وفقاً للمعيار المصري رقم ١٣ وأثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (الرشيدي وآخرون، ٢٠١٧):

وفقاً للمعيار المصري رقم ١٣، يجب الاعتراف بالمعاملات التي تتم بعملة مختلفة عن العملة الأساسية بسعر صرف يوم التداول. كما يجب تحويل الأرصدة المسددة أو المستردة بالعملة الأجنبية في تاريخ إعداد البيانات المالية بسعر صرف ذلك اليوم. بناءً على ذلك، يتم تسجيل الأصول المشتراة بالعملة الأجنبية في تاريخ الإقرار بها باستخدام سعر الصرف السائد في ذلك الوقت. قد تنشأ مراكز بالعملة الأجنبية نتيجة للمعاملات التجارية مثل البيع أو الشراء أو الاقتراض، وتخضع هذه المراكز لتقلبات أسعار الصرف حتى يتم تسويتها. تظل معالجة آثار تقلبات أسعار الصرف متماشية بين المعايير المصرية والدولية، على الرغم من أن تقلب سعر صرف الجنيه قد أثر بشكل مباشر على البيانات المالية من خلال ظهور خسائر أو أرباح غير واقعية نتيجة تحويل أرصدة العملات الأجنبية إلى الجنيه. كما أدى ذلك إلى تأثيرات غير مباشرة مثل التضخم وانخفاض القوة الشرائية للجنيه، فضلاً عن الفجوة بين القيمة الدفترية للأصول الثابتة وقيمتها السوقية، مما جعلها غير ممثلة لقيمة المنشأة الحقيقية.

وبناءً على ذلك، درست لجنة المعايير المحاسبية التابعة لرابطة مراجعي الحسابات تأثير تحرير أسعار الصرف وطرائق المعالجة التي تتماشى مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي. توصلت اللجنة إلى مجموعة من المعالجات الخاصة التي يمكن تطبيقها في المؤسسات التي تستخدم الجنيه المصري كعملة تسجيل دفتري، وتمت الموافقة عليها في ١٧ يناير ٢٠١٧. ثم صدر قرار وزير الاستثمار رقم ١٦ بإضافة الملحق أ إلى المعايير المحاسبية المصرية المعدلة رقم ١٣، والذي يهدف إلى معالجة تأثير تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية على البيانات المالية. ينطبق هذا الملحق على السنة المالية أو جزء منها التي تبدأ قبل تاريخ تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ وتنتهي بعد ذلك التاريخ، دون تعديل المقارنات مع السنة المالية السابقة بسبب تعقيدات الحسابات والتأثيرات على تكاليف التشغيل.

ووفقاً للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وطبيعة الإفصاح عنها، يتيح الملحق أ للشركات اختيار أحد البدائل الثلاثة التالية بشكل جزئي أو كلي:

الخيار الأول : رسملة فروق العملة للأصول الممولة بإلتزامات بعملة أجنبية.

الخيار الثاني : تعديل عرض ومعاملة فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية.

الخيار الثالث :تعديل التكلفة الدفترية ومجمع الإهلاك للأصول المؤهلة للتعديل وفقاً لمعالجة التضخم.

في ١٧ مايو ٢٠٢٣، أصدر رئيس مجلس الوزراء المصرى، قراراً بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، يقضي بمد الإطار الزمني لتطبيق ملحق (ج) المرافق لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل في عام ٢٠١٥، حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٣. يهدف هذا القرار إلى تمكين الشركات من تنفيذ معالجة محاسبية اختيارية ومؤقتة للتعامل مع آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وذلك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. تشمل الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة السنة أو الفترة المالية التي تبدأ قبل تاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢، وهو تاريخ تحريك سعر الصرف، وتنتهي في أو بعد هذا التاريخ. جاء هذا القرار لمساعدة الكيانات على إعادة تبويب الخسائر الناتجة عن فروق سعر العملة، مما يخفف الضغط على قوائمها المالية ونتائج أعمالها وحقوق ملكيتها، وذلك في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الصعبة التي تسببت في ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، واضطراب سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف الشحن، مما أثر على الاقتصاديات العالمية، بما في ذلك مصر.

يسمح الملحق ج بتطبيق معالجة محاسبية للشركات التي اقتنت أصولاً بعملات أجنبية قبل تحريك سعر الصرف ولا تزال لديها التزامات تمويلية على هذه الأصول. يمكن لهذه الشركات الاعتراف ضمن

تكلفة الأصول بفروق العملة المدينة الناتجة عن الجزء المسدد من الالتزامات خلال الفترة المالية لتطبيق المعالجة، بالإضافة إلى فرق العملة الناتج عن ترجمة الرصيد المتبقي من هذه الالتزامات في نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. كما يسمح التعديل بالاعتراف بصافي فروق العملة المدينة والدائنة المحققة خلال الفترة، بالإضافة إلى الفروق الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود النقدية القائمة في نهاية يوم ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. يهدف الملحق ج إلى إثبات الأصول الممولة قبل تحريك سعر الصرف بقيمتها التي تتماشى مع تغير سعر الصرف، مما يسمح للشركات بتفادي شمول قوائمها المالية بخسائر ناتجة فقط عن فروق سعر صرف العملة بسبب قرار تحريك سعر الصرف.

وبناءً على المتغيرات الاقتصادية، أصدر رئيس هيئة الرقابة المالية القرار رقم ٩٦ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تمديد مدة تقديم القوائم المالية الدورية للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية والجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة، بحيث يتم تقديم القوائم المالية الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣ في موعد أقصاه ٣٠ مايو ٢٠٢٣ (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢٣).

القسم الرابع: دور المراجعة الخارجية فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف

١/٤- أثر المحاسبة عن تقلبات سعر الصرف على القوائم المالية وجودة التقارير المالية للشركات

أثر أسعار الصرف على التقارير المالية : تؤثر أسعار الصرف على التقارير المالية بشكل كبير، كما تناولت العديد من الدراسات هذه العلاقة. على سبيل المثال، تشير دراسة Setiawanta, et al (2020) إلى وجود علاقة بين الهيكل والأداء المالي للشركة والقيمة السوقية للشركة وتأثير تقلبات أسعار الصرف على هذه العلاقة. أظهرت الدراسة أن زيادة نسبة الدين (الرافعة المالية) تقلل من القيمة السوقية للشركة، كما أن شكوك المستثمرين حول التزامات الشركة تتزايد بسبب زيادة نسبة الدين، مما يؤثر على فعالية الشركة وقيمتها، ويعزز من حساسية المستثمرين للمخاطر المرتبطة بالدين.

محددات تعرض الشركات لمخاطر تقلبات سعر الصرف : كشفت دراسة (Agnihotri, et al 2021) أن هناك علاقة عكسية بين حجم الشركة ومخاطر تقلبات سعر الصرف، حيث أن الشركات الكبيرة تمتلك موارد كافية لتخفيف تلك المخاطر عند التعامل بالعملات الأجنبية، وأن الشركات ذات السيولة العالية تكون أقل تعرضاً لمخاطر تقلبات سعر الصرف.

تأثير تقلبات سعر الصرف على تصدير الشركات : بحثت دراسة (Abdul Rashid et al 2022) كيف تؤثر تقلبات أسعار الصرف على نشاط تصدير الشركات. أظهرت الدراسة أن التنمية المالية تلعب دوراً مهماً في تقليل التأثير السلبي لتقلبات أسعار الصرف على الصادرات، حيث تقلل من الأثر السلبي على الصادرات سواء للشركات المقيدة مالياً أو غير المقيدة.

تأثير تقلبات سعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر : تناولت دراسة (Lajevardi, et al, 2024) تأثير تقلبات أسعار الصرف على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كندا، ووجدت أن هذه التدفقات في القطاعات مثل الطاقة والتعدين والتصنيع والتمويل والتأمين تكون أكثر تأثراً بتقلبات أسعار الصرف على المدى القصير والطويل. يشير التباين الناتج إلى أهمية التركيز على القطاعات المحددة للحفاظ على وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

رد فعل الشركات لتقلبات أسعار الصرف : بينت دراسة (Ariff et al 2022) أن الشركات ذات المعاملات الأجنبية تتأثر بشكل أكبر بتقلبات أسعار الصرف مقارنة بالشركات المحلية، التي تتأثر بشكل غير مباشر عبر تكاليف السلع الوسيطة.

تأثير تقلبات سعر الصرف على التدفقات النقدية : وضحت دراسة (2022) Tai أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على التدفقات النقدية للشركات من خلال تغيير حجم التجارة الدولية، مما يؤثر على قيمة

الشركة وعوائد الأسهم. كما يمكن أن تزيد تكلفة التحوط مع زيادة تقلبات سعر الصرف، مما يتطلب علاوة مخاطر إضافية ويؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال.

تأثير تقلبات سعر الصرف على الشركات الصغيرة والمتوسطة : أظهرت دراسة (Belghitar et al, 2021) أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار الصرف بسبب حجمها وهيكل ملكيتها ومواردها المحدودة، مما يزيد من تعرضها للضغوط التنافسية وعدم تماثل المعلومات والقيود التشغيلية والتمويلية.

تأثير تقلبات أسعار الصرف على أسعار الأسهم : وفقاً لدراسة (Saidi et al 2021)، فإن تقلبات أسعار الصرف لها تأثير غير متماثل على أسعار الأسهم على المدى القصير والطويل.

تأثير أسعار الصرف على التقارير المالية :دراسة (Yoewono 2022 تناولت تأثيرات تغييرات أسعار الصرف على التقارير المالية، حيث يتطلب ترجمة معاملات العملات الأجنبية إلى العملات الوطنية لتقارير مالية دقيقة. كما تشير إلى أن تغييرات أسعار الصرف يمكن أن تؤثر بشكل كبير على ربحية الشركات وتدفقاتها النقدية، وينبغي على الشركات الإفصاح عن تأثير هذه التغييرات في تقاريرها المالية.

بناءً على ما تم ذكره، يرى الباحثون أن مخاطر تقلبات أسعار الصرف تؤثر بشكل كبير على الشركات والتقارير المالية، خاصةً في الشركات التي تعمل في التجارة الدولية ولها فروع أجنبية. الالتزام بالمعايير ذات الصلة وتطبيق ممارسات فعالة لإدارة المخاطر من العوامل الرئيسية في هذا السياق.

٢/٤ : دور المراجعة الخارجية فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف.

تتجلى مقاييس جودة المراجعة، وبخاصة جودة المراجعة المدركة التي اعتمد عليها البحث الحالي، في عدة مؤشرات. وفقًا لإصدارات أكاديمية ومهنية سابقة، مثل دراسة (علي، ٢٠٢٢: ٣٧١)، تم التعرف على ثلاثة أنواع من مقاييس الجودة. في هذا البحث، سيتم استخدام مقياسين رئيسيين: حجم منشأة المحاسبة والمراجعة والتخصص الصناعي. تعتبر مكاتب المراجعة التي تنتسب إلى BIG 4 أو المكاتب الأجنبية ذات خبرات وإمكانات تكنولوجية متقدمة، مما يعزز من جودة المراجعة المدركة ويقلل من مخاطر تقلبات سعر الصرف في مصر.

ويُضاف إلى ذلك، أهمية التخصص الصناعي للمراجع الذي يعتمد على خبرته ومهاراته الشخصية في التعامل مع مخاطر تقلبات سعر الصرف. تم استبعاد مقاييس مثل فشل المراجعة أو الالتزام بسياسة التدوير، لأنها تتطلب بيئة تنظيمية قوية لا تتوفر في البيئة المهنية المصرية (علي، ٢٠٢٠: ١٢)

كما تُظهِر دراسات مثل (Salehi et al 2022) (ALikhani et al 2021) (Rautiainen et al, 2021) أن جودة المراجعة المدركة (المقاسة بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة) ترتبط إيجابيًا بقابلية تقرير المراجع للقراءة والفهم. مكاتب المحاسبة الكبرى مثل BIG 4 معروفة بقدرتها على صياغة تقارير مراجعة واضحة وسهلة الفهم، مما يسهم في تحسين قابلية قراءة تقارير القوائم المالية السنوية.

ويمثل فهم تأثير تغيرات أسعار الصرف على المراكز المالية للشركات هو جزء أساسي من فهم الأسواق المالية الدولية. من خلال متابعة اتجاهات أسعار الصرف، يمكن للشركات التكيف مع التقلبات وتقليل آثارها السلبية. عند تأثير سعر الصرف على الميزانية العمومية للشركة، يتطلب الأمر حساب تكاليف مرونة صافي التزامات الدين كحصة من إجمالي الأصول. هذه التكاليف تساعد في فهم التأثير المالي لتغير سعر الصرف، والذي يظهر في انخفاض صافي ثروة الشركة بسبب زيادة التزاماتها مقارنةً بأصولها. بالإضافة إلى ذلك، يظهر هذا الانخفاض في بيان التدفقات النقدية حيث يتطلب دفع فوائد

إضافية للاقتراض، ويجب على المراجع التأكد من صحة المعالجات المالية وضمان تطابقها مع المعايير المحاسبية.

وعلى الرغم من أن التغيرات في أسعار الصرف يمكن أن تؤثر بشكل كبير على البيانات المالية للشركة، فإن الشركات ملزمة بحساب هذه التغيرات وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١، والمعيار المحاسبي المصري رقم ١٣ بشأن التغيرات في أسعار الصرف. هذان المعياران يحددان كيفية تعديل البيانات المالية للتغيرات في أسعار الصرف ويوفران إرشادات حول كيفية الإبلاغ عن المكاسب والخسائر المحققة وغير المحققة المتعلقة بالمعاملات بالعملات الأجنبية. باتباع هذه الإرشادات، يمكن للشركات تقديم معلومات دقيقة للمستثمرين حول أدائها المالي الحالي والتاريخي.

وفي مصر واجهت الشركات الكثير من عدم اليقين عند تقييم الأرصدة والمعاملات المحاسبية المختلفة. يتفاوت تأثير تعويم سعر الصرف بناءً على ما إذا كانت الشركة تستورد أو تصدر البضائع أو تمتلك أصولًا مقومة بعملات أجنبية. بالنسبة للشركات المستوردة، فإن انخفاض قيمة الجنيه المصري يزيد من تكاليف الوفاء بالعقود المبرمة بالعملات الأجنبية. في المقابل، تستفيد الشركات المصدرة وتلك التي تمتلك أصولًا مقومة بعملات أجنبية من ارتفاع قيمة العملة الأجنبية عند تسوية العقود.

وردًا على قرار تعويم سعر الصرف في فبراير ٢٠١٧، تم إصدار ملحق لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٣ "التغييرات في أسعار العملات الأجنبية" لمساعدة الشركات في فهم تأثير هذا القرار على بياناتها المالية وكيفية معالجتها. يتيح الملحق للشركات تضمين تقلبات أسعار العملات في الدخل الشامل الآخر عند ترجمة الأصول والالتزامات المقومة بعملات أجنبية وفقًا لسعر الصرف العائم.

أما فيما يتعلق باستجابة المراجعة لهذا التغيير، يتوقع أن يبذل المراجعون مزيدًا من الجهد والوقت لتقييم أدلة المراجعة المتعلقة بالإفصاح وتقييم الأصول والالتزامات المقومة بالعملات الأجنبية. كما يتعين عليهم تقييم الوضع المالي للشركة بعد تعويم سعر الصرف لإبداء الرأي بشأن تأثير تقلبات الأسعار. من المتوقع أن يؤثر تخصص المراجع الصناعي وحجم مكتب المراجعة بشكل كبير على دقة رأيه في تقليل مخاطر تقلبات سعر الصرف. ومع ذلك، قد تتغير هذه العلاقة بعد قرار البنك المركزي المصري بتعويم الجنيه، سواء بشكل إيجابي أو سلبي.

ومن أسباب تعديل المعيار رقم ١٣ "التغييرات في أسعار العملات الأجنبية" هو مساعدة الشركات على فهم كيفية تأثير هذا القرار على بياناتهم المالية ومعالجتها حسابيًا. يتيح الملحق للشركات تضمين تقلبات العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر عند ترجمة الأصول والالتزامات المقومة بعملات أجنبية وفقًا لسعر الصرف العائم. فيما يتعلق باستجابة المراجعة لتعويم سعر الصرف، يتوقع من المراجعين المتخصصين في الصناعة أن يبذلوا جهدًا إضافيًا ووقتًا أكبر لتقييم أدلة المراجعة المتعلقة بالإفصاح وتقييم الأصول والالتزامات المقومة بالعملات الأجنبية. كما يتعين عليهم اتخاذ قرار بشأن الوضع المالي للشركة بعد تعويم سعر الصرف، وتقديم رأي دقيق حول استمرارية الشركة كمنشأة قائمة في المستقبل. يجب أيضًا التأكد من صحة البيانات في القوائم المالية وإصدار التقارير بشكل مناسب لتعزيز ثقة المستثمرين والمستفيدين. من المتوقع أن يؤثر حجم مكتب المراجعة بشكل كبير على دقة رأي المراجع في تقليل مخاطر تقلبات سعر الصرف. (على, ٢٠٢٤)

ويرى الباحثون أن حجم مكاتب المراجعة والتخصص الصناعي للمراجع لهما تأثير كبير في التنبؤ والتعامل مع المخاطر، وخاصة مخاطر تقلبات سعر الصرف التي قد تواجهها الشركات محل المراجعة. استنادًا إلى الدراسات السابقة وآراء الباحثين التي تم تناولها في بداية هذا البحث، تبين أن مكاتب المراجعة الكبرى مثلBig 4 ، أو المكاتب المرتبطة بمكاتب أجنبية، تتمتع بجودة عالية في عملية المراجعة، حيث

تقدم تقارير سهلة الفهم وغير معقدة، مما يسهل استخدامها من قبل المستفيدين. تمتاز هذه المكاتب أيضًا بإمكانات متقدمة في استخدام أحدث التكنولوجيا لجمع المعلومات عن الشركات، مما يساعد في تقديم تنبؤات وتقديرات دقيقة حول القطاع الصناعي للشركات، بغض النظر عن حجمها وموقعها وفروعها، خاصة عند حدوث تغييرات في سعر الصرف، مما يقلل من مخاطر تقلباته.

وعلاوة على ذلك، يعزز التخصص الصناعي للمراجع من جودة المراجعة، حيث يكتسب المراجع معرفة وخبرة عميقة في نشاط العميل من خلال التدريب والممارسة في قطاع صناعي معين. هذه المعرفة تساعد في تحسين بيئة المعلومات الخاصة بالعميل، مما يسهم في تخطيط عمليات المراجعة وتقييم المخاطر عند تعرض الشركة لتغيرات في سعر الصرف. كما تعزز هذه الخبرة قدرة المراجع على اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، خاصة عند حدوث تغييرات في سعر الصرف. بالإضافة إلى ذلك، تساعد هذه الخبرة في تقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بجمع والتحقق من المعلومات، مما يسهم في تقديم معلومات واضحة وسهلة الفهم للمستخدمين، وبالتالي تحسين قابلية تقارير المراجعة وزيادة دقتها في معالجة مخاطر تقلبات سعر الصرف.

واشار Nicolas et al (٢٠٢٢) زيادة جودة المراجعة تقلل بشكل كبير من مخاطر المعلومات، مما يتيح للمراجع فهمًا أفضل لأداء الشركة. نتيجة لذلك، تزداد كمية المعلومات وجودتها المستخدمة في عملية المراجعة، مما يحسن جودة تقارير المراجعة وقابليتها للفهم. كما أن الالتزام بالمعايير المطلوبة في الشركات المراجعة يضمن أن المراجع سيبذل جهدًا كبيرًا في فحص البيانات المالية قبل وبعد تعويم سعر الصرف. بالتالي، يظل المراجع محافظًا على جودة المراجعة، مما يعزز ثقة العملاء ويساعد في إدارة مخاطر تقلبات سعر الصرف وفقًا للمعايير المنصوص عليها.

وفي ضوء ما تم استعراضه من قبل الباحثين بشأن تأثير حجم مكاتب المراجعة والتخصص الصناعي على تقليل مخاطر تقلبات سعر الصرف، وفقًا للدراسات النظرية وآراء الباحثين السابقين، قام الباحثون بإعداد استبيان وتوزيعه على المتخصصين والمعنيين في هذا المجال. والهدف هو تحديد دور المراجعة الخارجية في تقليل مخاطر تقلبات سعر الصرف. بناءً على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه، سيتم تحليل البيانات إحصائيًا لتوثيق العلاقة بين المتغيرات ولتأكيد النتائج. سيتم عرض تفاصيل هذا التحليل في القسم الخامس.

القسم الخامس: الدراسة الميدانية

١/٥ـ مجتمع وعينة الدراسة

- **مجتمع الدراسة:**

يتمثل مجتمع الدراسة من وجهة نظر الباحثين فى ثلاثة فئات وهم أعضاء هيئة التدريس بإعتبارهم يمثلون الجانب المعرفى والمراجعون الخارجيون بإعتبارهم يمثلون الجانب التطبيقى والمستثمرون بإعتبارهم المستفيدين من خدمات عملية المراجعة وإعتمادهم على القوائم والتقارير المالية للشركات فى إتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

- **عينة الدراسة:**

حصل الباحثون على عدد (٢٠٧) إجابة من الفئات السابقة وتم الحصول عليها بشكل إلكتروني تلقائي عن طريق الموقع الذى تم من خلاله تصميم القائمة وهو Google Forms، ومن الناحية الإحصائية يتم تفسير ذلك على أنه تم سحب عينة عشوائية من مجتمع الدراسة مكونة من ٢٠٧ (أعضاء هيئة التدريس، المراجعون الخارجيون، المستثمرين), ونظرا لأن مجتمع الدراسة غير محدد فقد تم استخدام القانون التالي لتحديد حجم العينة:

$$n = \frac{\mathbb{Z}^2}{e_2} f(1-f)$$

Z: القيمة المعيارية عند مستوى ثقة ٩٥% وتساوى ١,٩٦.
e: الخطأ المعيارى المسموح به وهو يساوى ٠,٠٥.
f: درجة الإختلاف بين مفردات المجتمع، وقد تم افتراضها بـــ (٠,١٦٠٠) نظراً لملاحظة عدم وجود إختلافات كبيرة بين مفردات المجتمع.

وبالتعويض بالقانون السابق نجد أن حجم العينة الكافى لدراسة المجتمع هو (٢٠٧) مفردة، وهو يصلح بذلك لإستخدام الإختبارات المعلمية اللازمة للدراسة لأنه أكبر من ٣٠ وذلك إعتماداً على نظرية النهاية المركزية التى تنص على أن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي إذا كان حجم العينة أكبر من٣٠ وهو ما تم تحقيقه بهذه الدراسة.

٢/٥- أدوات وإجراءات الدراسة الميدانية:

قام الباحثون بإستخدام قائمة الإستقصاء كأداة لجمع البيانات، وذلك نظراً لمناسبتها للهدف الرئيسي للدراسة والمراد تحقيقه، حيث تعتبر أحد أهم وسائل جمع البيانات والمعلومات، واعتمدت القائمة على مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة - موافق – محايد – غير موافق – غير موافق بشدة)، واتخذت قائمة الإستقصاء هنا الشكل الإلكتروني عن طريق تصميمها بواسطة موقع Google Forms والمصمم لعمل الاستمارات الإلكترونية، حيث يرى الباحثون أن ذلك يؤدى إلى سهولة إرسالها للعديد من الأفراد. وحصل الباحثان عبر الموقع الإلكتروني على ٢٠٧ رداً من الفئات السابقة، وفيما بعد تم إفراغ البيانات إلكترونياً، وتم بناء الأداة وتكونت صورتها النهائية من الأجزاء التالية:

البيانات الشخصية: والذي تعلق باسم المستقصي منه (وكان اختيارياً). وكذلك طبيعة العمل (أعضاء هيئة التدريس، المراجعون الخارجيون، المستثمرين)، حيث تمثل جميعها عوامل ديموغرافية للمستقصي منه.

السؤال الأول: يتعلق بالاستقصاء عن أثر حجم مكاتب المراجعة الخارجية فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف وتكون من (١١) عبارة.

السؤال الثاني: وكان يتمثل في الاستقصاء عن أثر التخصص الصناعى للمراجع الخارجى فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف وتكون من (٩) عبارات.

جدول ١: عدد ردود المستقصي منهم

عينة الدراسة	عدد الردود المستلمة إلكترونياً	الردود التى تم إستبعادها	عدد الردود الصالحة	نسبة الردود
المراجعون الخارجيون	١٥٤	٠	١٥٤	%٧٤,٤
أعضاء هيئة التدريس	٢٢	٠	٢٢	%١٠,٦
المستثمرين	٣١	٠	٣١	%١٥
الإجمالى	٢٠٧	٠	٢٠٧	%١٠٠

وفى حدود الردود الصالحة للتحليل الإحصائى، قام الباحثون بتوصيف المتغيرات الديموجرافية لعينة الدراسة التى تتمثل فى طبيعة العمل، سنوات الخبرة، المؤهل العلمى، الشهادات المهنية، الدورات التدريبية فى مجال المراجعة كما يلي:

جدول ٢: توزيع فئات عينة الدراسة طبقاً للمسمى الوظيفي

الوظيفة	العدد	النسبة	الترتيب
المراجعون الخارجيون	١٥٤	%٧٤,٤	١
أعضاء هيئة التدريس	٢٢	%١٠,٦	٣
المستثمرون	٣١	%١٥	٢
الإجمالى	٢٠٧	%١٠٠	

يتضح من الجدول السابق أن أغلب عينة الدراسة اشتملت على المراجعين الخارجيين ٧٤,٤%، ويليها المستثمرون بنسبة ١٥%، ثم أعضاء هيئة التدريس بنسبة ١٠,٦%.

أما بالنسبة لتوزيع فئات عينة الدراسة طبقاً لعامل سنوات الخبرة فيتضح فى الجدول التالي:

جدول ٣: توزيع فئات عينة الدراسة طبقاً لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة	الترتيب
أقل من ٥سنوات	٢٣	%١١,١	٣
من ٦ إلى ١٥ سنة	١٢٨	%٦١,٨	١
من ١٥ إلى ٢٠ سنة	٣٩	%١٨,٨	٢
أكثر من ١٠سنوات	١٧	%٨,٢	٤
الإجمالى	٢٠٧	%١٠٠	

يتضح من الجدول السابق أن أغلب عينة الدراسة من ذوى الخبرة التى تتراوح بين ٦ إلى ١٥ سنة وذلك بنسبة ٦١,٨%، وهو ما يعنى زيادة قدرتهم ومهاراتهم وخلفيتهم العملية التى تؤهلهم لفهم واستيعاب موضوع البحث وفقرات الإستبيان والإجابة عليها بدقة.

وبالنسبة لتوزيع فئات عينة الدراسة طبقاً للمؤهل العلمي فيتضح فى الجدول التالي:

جدول ٤: توزيع فئات عينة الدراسة طبقاً للمؤهل العلمى

المؤهل العلمى	العدد	النسبة	الترتيب
بكالوريوس	١٢١	%٥٨,٥	١
ماجستير	٥١	%٢٤,٦	٢
دكتوراه	٣٥	%١٦,٩	٣
الإجمالى	٢٠٧	%١٠٠	

يتضح من الجدول السابق أن أغلبية عينة الدراسة مؤهلهم العملى "بكالوريوس" عددهم ١٢١ فرد بنسبة ٥٨,٥%، يليه حاملى الماجستير وعددهم ٥١ فرد بنسبة ٢٤,٦ %، ثم الحاصلين على الدكتوراه وعددهم ٣٥ فرد بنسبة ١٦,٩%؛ يدل على توافر المؤهلات العملية فى مفردات عينة الدراسة والتى تؤهلهم إلى الإجابة على الإستبيان بدقة.

وبالنسبة لتوزيع فئات عينة الدراسة طبقاً للشهادات المهنية فيتضح فى الجدول التالي:

جدول٥: توزيع فئات عينة الدراسة طبقاً للشهادات المهنية الحاصلين عليها

الشهادة المهنية	العدد	النسبة	الترتيب
زمالة المحاسبين الأمريكية	٢٧	%١٣	٣
زمالة المحاسبين البريطانية	٢٤	%١١,٦	٤
جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية	١١٣	%٥٤,٦	١
جمعية المحاسبين والمراجعين العرب	٤٣	%٢٠,٨	٢
الإجمالى	٢٠٧	%١٠٠	

يبين الجدول السابق أن أغلبية عينة الدراسة حاصلين على جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بنسبة ٥٤,٦%، ثم جمعية المحاسبين والمراجعين العرب بنسبة ٢٠,٨%، ثم زمالة المحاسبين الأمريكية بنسبة ١٣% وأخيراً زمالة المحاسبين البريطانية بنسبة ١١,٦%, يدل على توافر المؤهلات والقدرات المهنية فى مفردات عينة الدراسة والتى تؤهلهم إلى الإجابة على الإستبيان بدقة. وبعد ذلك قام الباحثون بتحليل إجابات المستقصى منهم باستخدام برنامج SPSS إصدار (٢٦٥)، وذلك للتحقق من صحة الفروض السابقة، وقد اشتمل التحليل الإحصائي على الأساليب الإحصائية التالية:

* **اختبار ألفا كرونباخ للثبات:** وذلك بهدف معرفة عما إذا كان يمكن الاعتماد على إجابات المستقصى منهم أم لا، ومدى إمكانية تعميم النتائج لتصبح نتائج عامة، كما يوضح مدى الثبات عند توزيعها لنفس الفئة مرتين، ويسمى معامل الثبات بألفا كرونباخ، ومنه يتم معرفة معامل الصدق لأنه عبارة عن الجذر التربيعي لمعامل الثبات.
* **الأساليب الإحصائية الوصفية:** وهي التي تعمل على وصف النتائج وصفاً كمياً لإعطاء فكرة عامة عنها وتضمنت تلك الأساليب كلاً من: التكرارات والنسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الرسومات والأشكال البيانية.
* **الأساليب الإحصائية الاستدلالية:** وهى التي تؤدى إلى الاستدلال والتوصل للإستنتاجات من البيانات الخاصة بالعينة إلى بيانات المجتمع بشكل عام، ممثلة في الاستدلال عن قوة الإرتباط والتأثير المعنوي والآراء بين العينة وذلك باختبارها للفروض، وتمثلت فيما يلى: إختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لتحديد الفروق المعنوية بين فئات الدراسة؛ إختبار المقارنات البعدية (Post Hoc) أقل فرق معنوى LSD لتحديد أي من فئات العينة صاحبة الفرق المعنوي.

٣/٥- اختبارات صدق وثبات أداة الدراسة

يقصد بصدق أداة الدراسة "دراسة مدى ملائمة الإستبيان المستخدم فى قياس الغرض المصمم من أجله أو الظاهرة التى يسعى الباحثون إلى معرفتها، ومدى قدرة هذه الأداة على قياس وتوفير المعلومات المطلوبة"؛ بينما يقصد بثبات المقياس عادة أن يكون على درجة عالية من الدقة والإتقان والإتساق فيما يعرضه من بيانات عن سلوك المفحوص، كما يعرف ثبات المقياس بأنه المدى الذى يصل إليه المقياس فى إعطاء قراءات متقاربة عند كل مرة يتم إستخدامه فيها.

١/٣/٥- صدق الإستبيان:

يقصد به التأكد من صحته فى قياس ما يدعى أنه يقيسه، والإختبار الصادق يقيس ما وضع لقياسه، وللتحقق من صدق الإستبيان تم الإعتماد على طريقتين مختلفتين وهى: الصدق الداخلى، الصدق البنائى، وذلك كما يلى:

١/١/٣/٥- الصدق الداخلى للإستبيان: يعد الصدق الداخلي أحد المقاييس الهامة للحكم على صلاحية الإستبيان للاختبار، ويتم حساب الصدق الداخلي للإستبيان عن طريق إيجاد معاملات الارتباط بين كل عبارة والمحور الذي تنتمي إليه العبارة، وحساب دلالة هذا الارتباط (Sig) لمعرفة ما إذا كان معنوياً أو لا، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الصدق الداخلي:

جدول ٦: نتائج إختبار الصدق الداخلى للإستبيان ودلالتها

عبارات المحاور	الأول حجم مكاتب المراجعة الخارجية	الثانى التخصص الصناعى للمراجعة الخارجية
١	R (.423) ** Sig (0.001)	R (.488) ** Sig (0.001)
٢	R (.491) **	R (.566) **

عبارات المحاور	الأول حجم مكاتب المراجعة الخارجية	الثانى التخصص الصناعى للمراجعة الخارجية
	Sig (0.001)	Sig (0.001)
٣	R (.421) ** Sig (0.001)	R (.499) ** Sig (0.001)
٤	R (.563) ** Sig (0.001)	R (.532) ** Sig (0.001)
٥	R (.615) ** Sig (0.001)	R (.601) ** Sig (0.001)
٦	R (.522) ** Sig (0.001)	R (.560) ** Sig (0.001)
٧	R (.521) ** Sig (0.001)	R (.502) ** Sig (0.001)
٨	R (.544) ** Sig (0.001)	R (.467) ** Sig (0.001)
٩	R (.437) ** Sig (0.001)	R (.551) ** Sig (0.001)
١٠	R (.500) ** Sig (0.001)	
١١	R (.525) ** Sig (0.001)	

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن جميع محاور الإستبيان ترتبط إرتباط طردياً مع العبارات الخاصة بها، وذلك على الرغم من تفاوت درجة الإرتباط نفسها، كما أشارت النتائج إلى أن جميع الإرتباطات معنوية وذات دلالة إحصائية حيث جاءت قيمة Sig لجميع المحاور والعبارات بأقل من ٠,٠١% مما يعنى وجود الصدق الداخلى للإستبيان، والذي يعنى صلاحية الإستقصاء لإجراء الإختبار .

٢/١/٣/٥- الصدق البنائى للإستبيان: قام الباحثون بإجراء اختبار الصدق البنائي والذى يعد مقياساً يستدل من خلاله على إمكانية تحقيق القائمة لأهدافها، وكذلك إمكانية اختبارها، ويشير الصدق البنائي إلى مدى قوة الارتباط بين المحور وبين القائمة نفسها، وكذلك فإن الدلالات الخاصة بذلك تشير أيضا إلى معنوية أو عدم معنوية الارتباطات ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول ٧: نتائج إختبار الصدق البنائى للإستبيان ودلالتها

محاور الإستبيان	معامل الإرتباط Pearson Correlation	Sig
أثر حجم مكتب المراجعة فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف.	.928	.000
أثر التخصص الصناعى للمراجع الخارجى فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف	.901	.000

وتشير نتائج الجدول السابق أن جميع محاور الإستبيان ترتبط إرتباط قوي مع القائمة نفسها حيث أنها تجاوزت نسبة الـ ٩٠ %، كما يتضح أن جميع الإرتباطات معنوية وذات دلالة إحصائية حيث جاءت قيمة Sig لجميع المحاور بأقل من ٠,٠١% ، مما يعنى وجود الصدق البنائى للإستبيان والذي يشير إلى كفاءتها فى إجراء الإختبار.

٣/١/٣/٥- ثبات الإستبيان: ويعني أن يعطى الإستبيان نفس النتائج فى حالة تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وهذا يعنى أن تكون النتائج التى يعطيها الإستبيان متقاربة إذا

تم تكرار توزيعها على عينة الدراسة فى نفس الظروف، وقد تم التحقق من الثبات بطريقة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) بحيث إذا زاد هذا المقياس عن (60%) أمكن الإعتماد على نتائج الدراسة وتعميمها على المجتمع، ويتم حساب معامل الصدق الذاتي عن طريق النسبة المئوية للجذر التربيعى لمعامل الثبات (قيمة ألفا). ويتضح ذلك بالجدول التالي:

جدول ٨: معاملى الصدق والثبات لمحاور الإستبيان وفقاً لألفا كرونباخ

محاور الإستبيان	عدد العبارات	معامل الثبات (قيمة ألفا%)	معامل الصدق(%)
أثر حجم مكتب المراجعة فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف.	11	70.4	83.9
أثر التخصص الصناعى للمراجع الخارجى على الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف.	9	67.7	82
إجمالى الفقرات	20	81.5	90

وتوضح نتائج الجدول السابق أن معامل ثبات الإستبيان قد وصل ٨١,٥% ومنه نجد أن معامل صدق الإستبيان وصل إلى ٩٠% وهو الجزر التربيعي لمعامل الثبات. بينما وصل معدل الثبات للمحور الأول إلى ٧٠,٤% (والتى مثلت النسبة الأعلى لمعامل الثبات) مما يعنى أن معامل الصدق وصل إلى ٨٤% تقريباً، فى حين وصل معامل الثبات للمحور الثانى إلى ٦٧,٧% مما يعنى أن معامل الصدق وصل إلى ٨٢%. وهذه النتيجة تدل على أن أداة الدراسة تتمتع بمعاملي ثبات وصدق عالى مما يؤكد صلاحيتها لقياس ما أعدت لقياسه.

٢/٣/٥- نتائج التحليل الإحصائي الوصفى

١/٢/٣/٥- نتائج التحليل الإحصائي الوصفى الخاص بدرجات الإستجابة:

تمثل درجات الإستجابة إتجاه الفئات المستقصي منها، ويأخذ هذا الإتجاه وصفاً كمياً بناءً على مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة- موافق- محايد – غير موافق- غير موافق بشدة)، حيث تم حساب مدى الإستجابة لمحاور القائمة بإستخدام الأوزان الخاصة بمقياس ليكرت الخماسي، ويمثل الجدول التالي المدي الخاص بالمتوسطات والذى يقع فيه كل اتجاه من المقياس على حدي:

جدول ٩: الأوزان الخاصة بمقياس ليكرت معيراً عنها بصورة وصفية كمية

المتوسط	المستوي
1-1.79	غير موافق بشدة
1.80-2.59	غير موافق
2.60-3.39	محايد
3.40-4.19	موافق
4.20-5	موافق بشدة

وبالاستعانة بالجدول السابق تم حساب المتوسطات لكل محور من محاور الإستبيان، وذلك لتحديد الإتجاه العام لكل محور ومدي موافقة أو عدم موافقة فئات العينة على العبارات الخاصة بكل محور، وذلك كما بالجدول التالي:

جدول ١٠: الأوزان الخاصة بمقياس ليكرت لمحاور الإستبيان

درجات الإستجابة لمحاور الإستبيان				
محاور الإستبيان	حجم العينة	المتوسط	الإنحراف المعياري	درجة الإستجابة
أثر حجم مكتب المراجعة فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف.	207	4.06	0.404	موافق بشدة
أثر التخصص الصناعى للمراجع الخارجى على الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف.	207	4.02	0.425	موافق

وبالتالي يوضح الجدول السابق أن العينة محل الدراسة كانت (موافقة بشدة) على المحور الأول الخاص بأثر حجم مكتب المراجعة فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف بمتوسط استجابة أكبر من ٤,٢، وكانت العينة (موافق) على المحور الثانى الخاص بأثر التخصص الصناعى للمراجع الخارجى على الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف، وذلك لأن متوسطات الإستجابة لهم كانت أكبر من (٣,٤٠).

٢/٢/٣/٥- نتائج التحليل الإحصائى الوصفي الخاص بالمحور الأول للإستبيان (مساهمة حجم مكتب المراجعة فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف):

يوضح الجدول التالي الأهمية النسبية لجميع عبارات السؤال الأول للإستبيان والذي يمثل المحور الأول من وجهة نظر العينة:

جدول ١١: توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية لمدى مساهمة حجم مكتب المراجعة فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف.

العبارة	متوسط الإستجابة	الإنحراف المعياري	الترتيب
مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تلتزم بالقوانين والقواعد المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة مما يعد أحد العوامل الرئيسية للحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف	4.02	.903	9
مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تتسم بجودة مرتفعة فى عملية المراجعة مما يعمل على الحد من تماثل المعلومات ومواجهات مخاطر تقلبات سعر الصرف.	4.05	.745	5
مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تعمل على تخصيص المراجعين وقت اكبر للمشاكل التي تتطلب تقديرا وحكما فنيا عاليا، مما تعمل على تدعيم جودة المراجعة والحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف.	4.12	.789	3
يتوافر في المكاتب الكبيرة الحجم أحدث التقنيات التكنولوجية الحديثة التي تساعد في عمليات الفحص مما تدعم جودة المراجعة وتحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف	4.04	.866	7
المكاتب الكبيرة الحجم يتوافر بها الإمكانيات المادية التي تساعد في الحصول على أحدث الإصدارات المهنية والمعايير الصادرة عن الجهات المهنية والإلتزام بها مما تحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف.	4.05	.692	6
مكاتب المراجعة كبيرة الحجم لديها هيكل وظيفي في مكاتب المراجعة تعمل على ضمان اختيار المراجع المناسب لتنفيذ مهام المراجعة مما يدعم جودة عملية المراجعة ويحد من تقلبات سعر الصرف.	4.13	.798	2
يؤثر حجم مكتب المراجعة فى مراجعته على البنود الجوهرية وذات التأثير على عدالة القوائم المالية مما يعزز من مواجهة مخاطر تقلبات سعر الصرف.	4.03	.829	8
تؤثر مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لأحد المكاتب الأربع الكبرى BIG 4 على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الحد من تقلبات سعر الصرف	3.98	.757	10

العبارة	متوسط الإستجابة	الإنحراف المعياري	الترتيب
تؤثر مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لأحد المكاتب الأجنبية على دقة رأى المراجع بشأن الحد من تقلبات سعر الصرف	4.12	.737	4
مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تلتزم بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهنى لتحسين عملية المراجعة وتقليل الخطر الكلى للأخطاء وتجنبها بشكل مستمر, وبخاصة مخاطر تقلبات سعر الصرف	4.15	.855	1
مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تعمل على تعزيز مهارات وقدرات مراجعيها للتعامل مع مخاطر تقلبات سعر الصرف.	3.97	.847	11
مساهمة حجم مكتب المراجعة فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف	**4.06**	**.404**	**الإجمالي**

يوضح الجدول السابق أن هناك إجماع لآراء العينة بشأن مساهمة حجم مكتب المراجعة الخارجية فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف، حيث تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لآراء العينة كوحدة واحدة ما بين (٣,٩٧ _ ٤,١٥)، وجاءت العبارة الخاصة (مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تلتزم بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهنى لتحسين عملية المراجعة وتقليل الخطر الكلى للأخطاء وتجنبها بشكل مستمر, وبخاصة مخاطر تقلبات سعر الصرف) فى المرتبة الأولي، يليها العبارة الخاصة بـــ (مكاتب المراجعة كبيرة الحجم لديها هيكل وظيفي في مكاتب المراجعة تعمل على ضمان اختيار المراجع المناسب لتنفيذ مهام المراجعة مما يدعم جودة عملية المراجعة ويحد من تقلبات سعر الصرف)، كما جاءت العبارة (مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تعمل على تخصيص المراجعين وقت اكبر للمشاكل التي تتطلب تقديرا وحكما فنيا عاليا، مما تعمل على تدعيم جودة المراجعة والحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف) فى المرتبة الثالثة، يليها العبارة (تؤثر مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لأحد المكاتب الأجنبية على دقة رأى المراجع بشأن الحد من تقلبات سعر الصرف)، ثم عبارة (مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تتسم بجودة مرتفعة فى عملية المراجعة مما يعمل على الحد من تماثل المعلومات ومواجهات مخاطر تقلبات سعر الصرف) فى المرتبة الخامسة، وهكذا باقى العبارات مرتبة كما هو موضح فى الجدول؛ بينما كان المتوسط العام الإجمالي ٤,٠٦ بإنحراف معياري قدره ٠,٤٠٤ مما يشير إلى إتفاق أفراد العينة على مساهمة حجم مكتب المراجعة الخارجية فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف بدرجة موافق مع إنخفاض التشتت فى استجابات العينة لهذه العبارات والذي يؤكد على وجود اتساق وتقارب فى إجابات مفردات العينة.

٣/٢/٣/٥- نتائج التحليل الإحصائى الوصفي الخاص بالمحور الثانى للإستبيان (مساهمة التخصص الصناعى للمراجع الخارجى فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف):

يوضح الجدول التالي الأهمية النسبية لجميع عبارات السؤال الثانى للإستبيان والذي يمثل المحور الثانى من وجهة نظر العينة:

جدول ١٢: توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية لمدى مساهمة التخصص الصناعى للمراجع الخارجى فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف

العبارة	متوسط الإستجابة	الإنحراف المعياري	الترتيب
يؤثر التخصص الصناعى للمراجع على كفاءة الإستثمار للشركات محل المراجعة مما يعمل على الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف	4.073	.743	3
التخصص الصناعى للمراجع يعمل على الحد من تكلفة رأس المال، وتسهيل تمويل المشروعات طويلة الأجل ومرتفعة العائد، مما يعمل على الحد من تقلبات سعر الصرف	4.00	.750	5
التخصص الصناعى للمراجع يمكنه من تخفيض درجات المخاطر التى تواجهها الشركات وبخاصة مخاطر تقلبات سعر الصرف.	3.98	.875	6
التخصص الصناعى للمراجع يعمل على دعم شفافية المعلومات والإفصاح عنها مما يعمل على مواجهة تقلبات سعر الصرف	4.14	.731	1
إختيار الشركات لمراجع متخصص فى الصناعة لمراجعة قوائمها المالية يؤدى إلى تقليل فترة المراجعة، مما ينعكس على تحسين منفعة معلومات القوائم المالية المنشورة، ويحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف	3.96	.798	7
التخصص الصناعى للمراجع يوفر حجم كبير من المعرفة لدى المراجع الخارجى واللازمة فى تنفيذ عملية المراجعة، مما يعمل على الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف	4.04	.780	4
التخصص الصناعى للمراجع الخارجى يؤدى إلى دعم كفاءة المراجع وتعزيز موقفه من الشك المهنى، مما يؤدى إلى زيادة قدرته المراجع على أكتشاف الأخطاء والحد من التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية عند حدوث تقلبات لسعر الصرف	3.92	.818	8
التخصص الصناعى للمراجع يمكنه من الإلمام بطبيعة عمل الشركات والمخاطر التى تواجهها حسب نوع الصناعة، والتعامل معها بكفاءة خاصة تقلبات سعر الصرف	4.13	.748	2
الشركات المقيدة بالبورصة المصرية التى يتم مراجعتها بواسطة مراقب حسابات متخصص صناعيا تنخفض فيها التعرض لمخاطر تقلبات سعر الصرف وتزداد فيها جودة التقارير المالية, وبالتالى يقل خطر إنهيار أسعار أسهمها مستقبلا	3.88	.963	9
مساهمة التخصص الصناعى للمراجع الخارجى فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف	4.02	.425	الإجمالي

يوضح الجدول السابق أن هناك إجماع لآراء العينة بشأن مساهمة التخصص الصناعى للمراجع الخارجى فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف، حيث تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لآراء العينة كوحدة واحدة ما بين (٣,٨٨ _ ٤,١٤)، وجاءت عبارة(التخصص الصناعى للمراجع يعمل على دعم شفافية المعلومات والإفصاح عنها مما يعمل على مواجهة تقلبات سعر الصرف) فى المرتبة الأولي، يليه عبارة (التخصص الصناعى للمراجع يمكنه من الإلمام بطبيعة عمل الشركات والمخاطر التى تواجهها حسب نوع الصناعة، والتعامل معها بكفاءة خاصة تقلبات سعر الصرف) فى المرتبة الثانية، كما جاءت عبارة (يؤثر التخصص الصناعى للمراجع على كفاءة الإستثمار للشركات محل المراجعة مما يعمل على الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف) فى المرتبة الثالثة، يليها عبارة (التخصص الصناعى للمراجع يوفر حجم كبير من المعرفة لدى المراجع الخارجى واللازمة فى تنفيذ عملية المراجعة، مما يعمل على الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف)، ثم عبارة (التخصص الصناعى للمراجع يعمل على الحد من تكلفة رأس المال، وتسهيل تمويل المشروعات طويلة الأجل ومرتفعة العائد، مما يعمل على الحد من تقلبات سعر الصرف)، وهكذا كما هو موضح بالجدول ترتيب باقى العبارات. هذا وقد جاء المتوسط العام الإجمالي ٤,٠٢ بإنحراف معياري قدره ٠,٤٢٥ مما يشير إلى إتفاق أفراد العينة على مساهمة التخصص الصناعى للمراجع الخارجى فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف بدرجة موافق، مع إنخفاض التشتت الذي يؤكد على وجود اتساق وتقارب فى إجابات مفردات العينة.

٤/٥- نتائج التحليل الإحصائي الإستدلالي واختبارات الفروض

يتناول الباحثون فى هذا البند نتائج إختبار One We ANOVA لتحديد الفروق المعنوية بين فئات عينة الدراسة، ونتائج إختبار أقل فرق معنوى LSD لتحديد أي فئات العينة صاحبة الفرق المعنوي فى القياس بناءً على نتائج إختبار One We ANOVA .

١/٤/٥- نتائج إختبار التحليل الإحصائي الإستدلالى للفرض الأول:

ينص الفرض الأول (الصفرى) على أنه " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة بشأن مساهمة حجم مكتب المراجعة الخارجية فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف".

جدول ١٣: نتائج إختبار ANOVA بشأن مساهمة حجم مكتب المراجعة الخارجية فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف

العبارات		مجموع المربعات	درجات الحرية DF	متوسط المربعات	قيمة F	Sig
مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تلتزم بالقوانين والقواعد المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة مما يعد أحد العوامل الرئيسية للحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف	بين المجموعات	25.14	2	12.572	17.96	.0542
	في المجموعات	142.78	204	.700		
	المجموع	167.92	206			
مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تتسم بجودة مرتفعة فى عملية المراجعة مما يعمل على الحد من تماثل المعلومات ومواجهات مخاطر تقلبات سعر الصرف.	بين المجموعات	.639	2	.320	.573	.565
	في المجموعات	113.77	204	.558		
	المجموع	114.415	206			
مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تعمل على تخصيص المراجعين وقت اكبر للمشاكل التي تتطلب تقديرا وحكما فنيا عاليا، مما تعمل على تدعيم جودة المراجعة والحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف	بين المجموعات	3.508	2	1.754	2.86	.059
	في المجموعات	124.76	204	.612		
	المجموع	128.271	206			
يتوافر في المكاتب الكبيرة الحجم أحدث التقنيات التكنولوجية الحديثة التي تساعد في عمليات الفحص مما تدعم جودة المراجعة وتحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف	بين المجموعات	1.142	2	.571	.759	.469
	في المجموعات	153.466	204	.752		
	المجموع	154.609	206			
المكاتب الكبيرة الحجم يتوافر بها الإمكانيات المادية التي تساعد في الحصول على أحدث الإصدارات المهنية والمعايير الصادرة عن الجهات المهنية والإلتزام بها مما تحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف.	بين المجموعات	.841	2	.421	.878	.417
	في المجموعات	97.767	204	.479		
	المجموع	98.609	206			
مكاتب المراجعة كبيرة الحجم لديها هيكل وظيفي في مكاتب المراجعة تعمل على ضمان اختيار المراجع المناسب لتنفيذ مهام المراجعة مما يدعم جودة عملية المراجعة ويحد من تقلبات سعر الصرف.	بين المجموعات	.066	2	.033	.051	.950
	في المجموعات	131.412	204	.644		
	المجموع	131.478	206			

العبارات		مجموع المربعات	درجات الحرية DF	متوسط المربعات	قيمة F	Sig
يؤثر حجم مكتب المراجعة فى مراجعته على البنود الجوهرية وذات التأثير على عدالة القوائم المالية مما يعزز من مواجهة مخاطر تقلبات سعر الصرف	بين المجموعات	3.991	2	1.995	2.95	.054
	في المجموعات	137.835	204	.676		
	المجموع	141.826	206			
تؤثر مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لأحد المكاتب الأربع الكبرى BIG 4 على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الحد من تقلبات سعر الصرف	بين المجموعات	.104	2	.052	.090	.914
	في المجموعات	117.818	204	.578		
	المجموع	117.923	206			
تؤثر مكاتب المراجعة المصرية المنتسبة لأحد المكاتب الأجنبية على دقة رأى المراجع بشأن الحد من تقلبات سعر الصرف	بين المجموعات	.486	2	.243	.445	.642
	في المجموعات	111.495	204	.547		
	المجموع	111.981	206			
مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تلتزم بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهنى لتحسين عملية المراجعة وتقليل الخطر الكلى للأخطاء وتجنبها بشكل مستمر, وبخاصة مخاطر تقلبات سعر الصرف	بين المجموعات	.669	2	.334	3.37	.635
	في المجموعات	150.065	204	.736		
	المجموع	150.734	206			
مكاتب المراجعة كبيرة الحجم تعمل على تعزيز مهارات وقدرات مراجعيها للتعامل مع مخاطر تقلبات سعر الصرف.	بين المجموعات	4.728	2	2.364	2.33	.0636
	في المجموعات	143.098	204	.701		
	المجموع	147.826	206	12.572		

فى ضوء الجدول السابق يتضح للباحثين أن مستويات المعنوية أمام كل عبارة من عبارات محور (مساهمة حجم مكاتب المراجعة الخارجية فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف) أكبر من ٠,٠٥، مما يدل على عدم وجود فروق معنوية بين متوسط أراء فئات الدراسة بشأن مساهمة حجم مكتب المراجعة الخارجية فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف. وبناءً عليه يتم قبول الفرض الصفرى الذى ينص على أنه "لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة بشأن مساهمة حجم مكتب المراجعة الخارجية فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف".

٢/٤/٥- نتائج إختبار التحليل الإحصائي الإستدلالى للفرض الثانى

ينص الفرض الثانى (الصفرى) على أنه "لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة بشأن مساهمة التخصص الصناعى للمراجع الخارجى فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف".

جدول ١٤: نتائج إختبار ANOVA بشأن مساهمة التخصص الصناعى للمراجع الخارجى فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف

العبارات		مجموع المربعات	درجات الحرية DF	متوسط المربعات	قيمة F	Sig
يؤثر التخصص الصناعى للمراجع على كفاءة الإستثمار للشركات محل المراجعة مما يعمل على الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف	بين المجموعات	.101	2	.050	.090	.914
	في المجموعات	113.813	204	.558		
	المجموع	113.913	206			
التخصص الصناعى للمراجع يعمل على الحد من تكلفة رأس المال، وتسهيل تمويل المشروعات طويلة الأجل ومرتفعة العائد، مما يعمل على الحد من تقلبات سعر الصرف	بين المجموعات	1.558	2	.779	1.38	.252
	في المجموعات	114.423	204	.561		
	المجموع	115.981	206			
التخصص الصناعى للمراجع يمكنه من تخفيض درجات المخاطر التى تواجهها الشركات وبخاصة مخاطر تقلبات سعر الصرف.	بين المجموعات	2.484	2	1.242	1.63	.198
	في المجموعات	155.439	204	.762		
	المجموع	157.923	206			
التخصص الصناعى للمراجع يعمل على دعم شفافية المعلومات والإفصاح عنها مما يعمل على مواجهة تقلبات سعر الصرف	بين المجموعات	3.728	2	1.864	3.56	.058
	في المجموعات	106.629	204	.523		
	المجموع	110.357	206			
إختيار الشركات لمراجع متخصص فى الصناعة لمراجعة قوائمها المالية يؤدى إلى تقليل فترة المراجعة، مما ينعكس على تحسين منفعة معلومات القوائم المالية المنشورة، ويحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف	بين المجموعات	.367	2	.183	.287	.751
	في المجموعات	130.396	204	.639		
	المجموع	130.763	206			
التخصص الصناعى للمراجع يوفر حجم كبير من المعرفة لدى المراجع الخارجى واللازمة فى تنفيذ عملية المراجعة، مما يعمل على الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف	بين المجموعات	1.286	2	.643	1.05	.350
	في المجموعات	124.231	204	.609		
	المجموع	125.517	206			
التخصص الصناعى للمراجع الخارجى يؤدى إلى دعم كفاءة المراجع وتعزيز موقفه من الشك المهنى، مما يؤدى إلى زيادة قدرته المراجع على أكتشاف الأخطاء والحد من التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية عند حدوث تقلبات لسعر الصرف	بين المجموعات	2.475	2	1.237	1.86	.158
	في المجموعات	135.438	204	.664		
	المجموع	137.913	206			
التخصص الصناعى للمراجع يمكنه من الإلمام بطبيعة عمل الشركات والمخاطر التى تواجهها حسب نوع الصناعة، والتعامل معها بكفاءة خاصة تقلبات سعر الصرف	بين المجموعات	.038	2	.019	.034	.967
	في المجموعات	115.440	204	.566		
	المجموع	115.478	206			
الشركات المقيدة بالبورصة المصرية التى يتم مراجعتها بواسطة مراقب حسابات متخصص صناعيا تنخفض فيها	بين المجموعات	1.069	2	.535	.574	.564
	في المجموعات	190.148	204	.932		
	المجموع	191.217	206			

العبارات		مجموع المربعات	درجات الحرية DF	متوسط المربعات	قيمة F	Sig
التعرض لمخاطر تقلبات سعر الصرف وتزداد فيها جودة التقارير المالية, وبالتالى يقل خطر إنهيار أسعار أسهمها مستقبلا						

فى ضوء الجدول السابق يتضح للباحثين أن مستويات المعنوية أمام كل عبارة من عبارات محور (مساهمة التخصص الصناعى للمراجع الخارجى فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف) أكبر من ٠,٠٥، مما يدل على عدم وجود فروق معنوية بين متوسط أراء فئات الدراسة بشأن مساهمة التخصص الصناعى للمراجع الخارجى فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف. وبناءً عليه يتم قبول الفرض الصفرى الذى ينص على أنه "لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة بشأن مساهمة التخصص الصناعى للمراجع الخارجى فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف.

القسم السادس: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية:

١/٦- النتائج:

اهتمت الدراسة الحالية بدراسة دور المراجعة الخارجية متمثلة فى مقياسي حجم مكاتب المراجعة والتخصص الصناعى للمراجع على الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف بالبيئة المصرية, وبعد الإختبار الإحصائى للبيانات المجمعة وفقا للاساليب الإحصائية المستخدمة بالدراسة, توصل الباحثون إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية، أهمها:

١/١/٦- فيما يتعلق بالجانب النظرى:

أ- يلعب حجم مكتب التدقيق وتخصص الصناعة دورا رئيسيا في المراجعة في جميع المجالات ، خاصة في الشركات المصرية التي تتاجر بالعملة الأجنبية أو لها فروع أجنبية، أو تلك التي تعتمد أنشطتها الرئيسية على عمليات الاستيراد والتصدير، لأنها معرضة لمخاطر تقلبات أسعار الصرف.

ب- قدمت معايير المحاسبة الدولية والمصرية قواعد للتعامل مع تغيرات أسعار الصرف وكيفية معالجتها بالقوائم المالية وذلك لتجنب الخسائر والمخاطر التى قد تحدث وتؤثر على المستثمرين وظهر هذا مؤخرا في التعديلات التى تمت على المعيار المصرى رقم ١٣التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ,وكيف يقوم المراجع بمراجعة تلك القوائم وفقا للمعالجات المحاسبية والإفصاحات التى أقرها المعيار.

ج- تعرض التغيرات في سعر الصرف الوضع المالي في ذلك الوقت للخطر ، ويجب أن يكون المدقق مسؤولا عن مواجهة تلك المخاطر ، ويجب أن يكون المدقق الذي يقوم بالتدقيق مسؤولا.

٢/١/٦- فيما يتعلق بالجانب الميدانى:

توصل البحث إلى توافر دليل ميدانى بشأن

أ- أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بوجود أثر للتخصص الصناعى للمراجع الخارجى على الحد من مخاطر تقلبات صعر الصرف وذلك لقبول الفرض الصفرى بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة بشأن مساهمة التخصص الصناعى للمراجع الخارجى فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف.

ب- أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لأثر حجم مكاتب المراجعة على الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف وذلك لقبول الفرض الصفرى بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة

إحصائية بين فئات عينة الدراسة بشأن مساهمة حجم مكتب المراجعة الخارجية فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف

٢/٦- التوصيات:

أ- ضرورة إهتمام الشركات بزيادة مستوى دور المراجعة الخارجية فى الحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف لتحسين أداء الشركات التى تتعامل بالعملات الأجنبية وذلك بالبيئة المصرية.

ب- ضرورة تشجيع الدراسات العلمية المتعلقة بمخاطر تقلبات سعر الصرف بالبيئة المصرية بإستخدام مقاييس جودة المراجعة الخارجية, لرفع مستوى ثقة المستثمرين والمشرعين بضرورة التعامل مع مكاتب المراجعة التى تكون مصدر ثقة لهم فى إتخاذ قراراتهم وفقا للبيئة المصرية.

ج- ضرورة العمل على دعم الاقتصاد المصري بطريقة تدعم العملة المصرية مقابل العملات الأجنبية للحد من تقلبات أسعار الصرف وتأثير ذلك على أداء وقيمة الشركات العاملة في البيئة المصرية.

د - يجب على المحللين الماليين اتباع نهج أكثر دقة عند تحليل تقلبات أسعار الصرف حتى يتمكنوا من تحديد سعر الأسهم بدقة أكبر واتخاذ قرارات استثمارية معقولة تحافظ على ثروة المستثمرين وتجنب الخسائر.

٣/٦- مجالات البحث المقترحة:

فى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التى يمكن أن تشكل أساساً لبحوث مستقبلية ومن أهمها:

- أثر المراجعة المشتركة على قابلية التقارير المالية للقراءة: الدور المعدل لتغير سعر الصرف.
- أثر جودة المراجعة المدركة على تعقد التقارير المالية وانعكاس ذلك على كفاءة الإستثمار.
- أثر جودة وسلامة أراء المراجعين بشأن الإستمرارية على قرارى الإستثمار ومنح الائتمان فى ظل التغيرات فى سعر الصرف.
- أثر جودة وسلامة رأى المراجعين بشأن تضييق فجوة التوقعات, وترشيد القرارات الإقتصادية فى ضوء تقلبات أسعار الصرف لمستخدمى تقرير المراجعة.
- أثر تبنى وتفعيل معيار المحاسبة المصرى رقم ١٣ على أتعاب المراجعة دراسة- تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر جودة وسلامة أراء المراجعين على أسعار الأسهم فى ظل مخاطر تقلبات سعر الصرف بالتطبيق على البورصة المصرية.
- أثر جودة المراجعة على مستوى الإفصاح عن الإستدامة وانعكاسه على ممارسات التجنب الضريبى- دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية :

1. إبراهيم, علاء الدين عبداللطيف. (٢٠٢٣). أثر التغيرات فى سعر الصرف على الميزان التجارى والتجارة الخارجية فى جمهورية مصر العربية, مجلة المعهد العالى للدراسات النوعية, ٣ (٧): ٤٥٧- ٦٠١.
2. إبراهيم, منى مغربى محمد, الملاح, شرين شوقى السيد, السيد, فاطمة حسن . (٢٠٢٢). أثر التدوير والتخصص النوعى للمراجع الخارجى على جودة مراجعة القوائم المالية: دراسة اختبارية, مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية, كلية التجارة, جامعة بنها (١): ٤٤٩- ٤٨٢.

3. الباز, الأمين . (٢٠١٦). مسار سياسة سعر الصرف فى الجزائر, سياسة تحليلية للنظم والنتائج بين (١٩٦٤- ٢٠١٥), مجلة رؤى إقتصادية , كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير , جامعة الوادى , الجزائر, (١١): ١١١- ١٣٠.
4. بن على, عبدالمؤمن , بوصبيع, رحيمة صالح, لبزة, هشام, (٢٠٢١), محددات سعر الصرف الدينار الجزائرى للفترة ١٩٩٠- ٢٠١٧ , مخبر ديناميكية الإقتصاد الكلى والتغيرات الهيكلية دينامكس- جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم, ٨(١) : ٢٦٢- ٢٨٠.
5. جاد, مريم يحى, مندور, أحمد, جبريل, ماجده .(٢٠١٨) . دراسة وتحليل أثر تغيرات سعر الصرف على التنمية المستدامة وإنعكاس هذا الأثر على حجم البطالة فى مصر, مجلة العلوم البيئية, معهد الدراسات والبحوث البيئية, جامعة عين شمس , ٤٤, ٢: ٥١٣- ٥٣٧.
6. حامد, صلاح الدين. (٢٠١١). أسعار صرف العملات , مجلة إضاءات مالية ومصرفية, معهد الدراسات المصرفية, الكويت,(٧٩). ١- ٤.
7. رميلى, سناء محمد رزق . (٢٠١٨). أثر جودة المراجعة المدركة ونوع رأى مراقب الحسابات على المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية, مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية, كلية التجارة, جامعة الإسكندرية, ٢ (٢): ٢٠١- ٢٥٩.
8. رزق , محمد ذكى ,السامرائى, قحطان عبد سعيد .(٢٠٢٢). أثر تقلبات أسعار الصرف فى الأداء المالى للبنوك التجارية الأردنية , مجلة جامعة عمان العربية للبحوث, سلسلة البحوث الإدرية, عمادة البحث العلمى والدرسات العليا, ٧(٢) : ٢٣٢ – ٢٥٧.
9. سعيد, جمال أحمد محمد .(٢٠٢٢) . دور المراجعة الخارجية فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية على عينة من مكاتب وشركات المراجعة الخارجية اليمنية, مجلة جامعة البيضاء, كلية العلوم الإدارية – جامعة البيضاء, ٤ (٢).
https://doi.org/10.56807/buj.v4i2.267
10. سيد, إسلام نمير رامى . (٢٠١٩). أثر سعر الصرف على قيم التداول بالبورصة المصرية: تطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية, المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة, كلية التجارة, جامعة عين شمس, (٤).٧٠٣- ٧٤٨.
11. السيد, محمد صابر حمودة .(٢٠١٨) أثر جودة المراجعة الخارجية على فترة تأخير تقارير المراجع- دراسة تطبيقية, مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية- قسم المحاسبة- كلية التجارة, جامعة الأسكندرية, ٢(١). ٢٥٠- ٣١٣.
12. السيد, محمد صابر حمودة, مهدى, أسامة محمد حسن. (٢٠٢٣). أثر التخصص الصناعى لمراجع الحسابات وحجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية, مجلة القزم للدراسات الإقتصادية والإجتماعية, مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر وجامعة الحضارة, (١٨). ٢٥- ٦٠.
13. السيد, منى رمضان عامر , عزت, فرج عبدالعزيز, جوهر, كريم مصطفى . (٢٠٢٣). تأثير تذبذب سعر الصرف الدولار الأمريكى على عوائد الصادرات الزراعية فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٣- ٢٠١٨) : دراسة تحليلية, المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة, كلية التجارة – جامعة عين شمس , (١): ١٣٧- ١٦٦.

14. الوكيل, حسام السعيد . (٢٠٢٢) . الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية فى علاقة جودة المراجعة المدركة بقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية, مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية, كلية التجارة, جامعة الأسكندرية, ٦ (٣): ٤١٧- ٤٨٨.
15. شحاتة, السيد شحاتة, فضالى, دينا, عصمت, محمد سعيد .(٢٠٢٢). أثر عوامل قياس الجودة والعصف الذهنى على زيادة فاعلية جودة المراجعة الخارجية (دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة فى مصر), مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية , كلية التجارة- جامعة الإسكندرية, ٦, (٢). ١- ٣٣.
16. صالح, أحمد السيد إبراهيم . (٢٠٢٣) . الأثر المعدل لجودة المراجعة المدركة على العلاقة بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وأتعاب المراجعة السنوية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية, مجلة التجارة والتمويل, كلية التجارة , جامعة طنطا, (٣) : ٢٣٤- ٣٠٧.
17. عبدالجليل, عبدالجليل حسن عبدالدايم, السيد, السيد عباس, فارس, زين العابدين سعيد حسن . (٢٠٢١) . دور الشفافية فى ترشيد التقديرات المحاسبية لمخصص خسائر القروض فى البنوك التجارية: دراسة تطبيقية, مجلة البحوث المالية والتجارية, كلية التجارة, جامعة بورسعيد, (٢) : ٥٤٩- ٥٧٨.
18. عبدالعزيز, جعفر عثمان الشريف . (٢٠١٧). العوامل المؤثرة فى جودة المراجعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين: دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة فى ولاية الخرطوم, مجلة الدراسات العليا, جامعة النيلين. ٧ (٢٧) : ١- ٢٥.
19. عثمان, محمد أحمد عبدالعزيز. (٢٠٢١) . دراسة وإختبار العلاقة بين سمعة مكتب مراقب الحسابات ودقة رأيه بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية, مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية, كلية التجارة, جامعة الأسكندرية, ٥)٣): ١٢٩ – ٢٠٦.
20. عثمان, محمد أحمد. (٢٠٢٢) . أثر جودة المراجعة المدركة على العلاقة بين الإحتفاظ بالنقدية وجهد مراقب الحسابات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية, المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية, كلية التجارة , جامعة دمياط, ٣ (٢): ٧٦٣- ٨٣٩.
21. على, عبدالوهاب نصر, فرج, هانى خليل, ٢٠٢٢, أساسيات المراجعة الخارجية وفقا لمعايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية, كلية التجارة, جامعة الإسكندرية, الفرقة الرابعة.
22. على, محمود أحمد أحمد. (٢٠٢٠). أثر جودة المراجعة المدركة على أسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية, مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية, كلية التجارة, جامعة الأسكندرية, ٤ (٣): ١ – ٥٩.
23. على, عايدة محمد مصطفى. (٢٠٢٢). العلاقة بين جودة المراجعة المدركة وقابلية تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية للقراءة: دليل من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية, مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية, كلية التجارة, جامعة الإسكندرية, ٦ (٣): ٣٦٥ – ٤١٥.
24. على, روان شريف محمد نصر الدين . ٢٠٢٤. The Relationship Between Audit Firm Reputation and the Accuracy of Auditor's Opinion Concerning Going Concern: The Moderating Role of Exchange Rate Floatation , مجلة الشروق للعلوم التجارية, المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات, أكاديمية الشروق, عدد خاص: ٦٣٩-٦٨٠.

25. عمرو, السيد ذكى. ٢٠١٧. أثر تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية على الدور التقويمى للمعلومات المحاسبية, مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية, ١ (٢): ٧٧-١٤٥.
26. فراج, ثناء عطية, الصباغ, أحمد عبد المولى .(٢٠١٨) . مصر ,جامعة القاهرة.
27. كشك, رحيل محمد عبد الغنى, منصور, أشرف محمد إبراهيم, عبده, رانا محمود . (٢٠٢٣). دور حجم وتخصص مكتب المراجعة فى تحسين كفاءة الإستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات الغير مالية المقيدة بالبورصة المصرية, المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, كلية التجارة بالأسماعيلية, جامعة قناة السويس ١٤ (٣): ٨٤٥- ٨٨١.
28. كشك, مريم . (٢٠١٧). تخفيض سعر الصرف وأثره على الميزان التجارى المصرى, المجلة العلمية كلية التجارة – جامعة الأزهر, ١٨ (٢): ١- ٤٦.
29. كيفانى, شهيدة, بلحرش, عائشة.(٢٠٢٠). استراتيجية إدارة مخاطر سعر الصرف, Revue Economie &Management,18 (2) :166-181.
30. محمد, عمرو محمد خميس. (٢٠٢١). الدور الوسيط لجودة التقارير المالية فى العلاقة بين التخصص الصناعى لمراقب الحسابات وخط إنهيار أسعار الأسهم للسركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية, المجلة العلمية للدرسات المحاسبية, كلية التجارة, جامعة قناة السويس, ٣ (٤): ١٥١- ٢٤١.
31. محمود, عمرو السيد ذكى . (٢٠١٧). أثر تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية على الدور التقويمى للمعلومات المحاسبية مع التطبيق على مصر, مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية, قسم المحاسبة, كلية التجارة, جامعة الأسكندرية, ٢ (١) : ٧٧- ١٤٤.
32. محمود, عمرو السيد ذكى . (٢٠٢٣). محددات التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وأثر تلك المخاطر على تكلفة رأس المال من منظور محاسبى: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية, مجلة البحوث المحاسبية, كلية التجارة – جامعة طنطا, (٤): ١٠١١- ١١٠٦.
33. مصطفى, إيمان محمد عبداللطيف . (٢٠١٦). أثر التضخم وأسعار الصرف الأجنبى على إختلال الميزان التجارى المصرى خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠٠٠), المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة, كلية التجارة – جامعة عين شمس, (٣) : ٣٨٥- ٤٤٦.
34. المغنى, هناء عبدالعزيز عبداللطيف, (٢٠٢١), أثر تحرير سعر الصرف على عوائد ومخاطر الأسهم بالبورصة المصرية, المنظمة العربية للتنمية الإدارية, المجلة العربية للإدارة, ٤١ (١): ١٢٧- ١٤٤
35. منصور, محمد السيد . (٢٠١٨). أثر التخصص الصناعى لمراقب الحسابات وحج منشأته على فترة إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية, مجلة الفكر المحاسبى, كلية التجارة, جامعة عين شمس, ٢٢ (٢): ٩٨٤- ١٠٣٩.
36. الهيئة العامة للرقابة المالية .(الأربعاء ١٧ مايو ٢٠٢٣) . قرار رئيس الوزراء بتعديل معايير المحاسبة المصرية لمعالجة أثار التغير فى سعر الصرف, (w w w. fra. Gov. eg)

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية :

1 - Abbasi, J. and Safdar, S .(2014). What Determines the Behavior of Exchange Rate in Pakistan: Monetary Model Analysis? International Organization of Scientific Research Journal of Humanities and Social Sciences,. 19(2).

2 - Abdul Rashid, Muneeb, A. Karim, Maria,. (2022). The exports– exchange rate volatility nexus in Pakistan: do financial constraints and financial development matter? . International Journal of Emerging Markets. 17(10): 2676-2701.
3 - Abdul Wahab, Hishamuddin, Bacha, Obiyathulla Ismath, Ibrahim, Norhazlina, Abdullah, Ahmad Monir, Nasir, Nurul Afaaf Mohd .(2022).An Assessment of Currency Exposure of Non Financial Firms in Asean-4: Insights using the Stock Returns and Cash Flow Methodologies. Asian Economic and Financial Review 12(12):1002-1026
4-Abdumannonovna, Turumova Dildora and qizi, Xujamkulova Barchinoy Ikrom .(2024). EXTERNAL AUDITORS AND THEIR LIABILITY TO THIRD PARTIES, International Journal for Gospodarka, 44.
5 - Abou Saleh, N., & Al Tuwaijri, N. (2022). Overseas risks leading to business failure in foreign markets: Study case of HSBC in France. Open Journal of Business and Management, 10 (05) : 2209–2241.
6 - Agnihotri, A. and Arora, S. (2021). Asymmetric exchange rate exposure and its determinants: Analysis of the emerging market firms. Corporate Ownership and Control.18(2): 154-161.
7 - Akhalumeh P,Agweda F and Ogunkuade Z.2017. Corporate Characteristics and audit quality: Evidence from quoted firm in Nigeria.Journal of Scientific Research and Studies 4(3): 59-66.
8 - Al-ahdal, Waleed M., and Hashim, Hafiza Aishah .(2021). Impact of audit committee characteristics and external audit quality on firm performance: evidence from India, CORPORATE GOVERNANCE j 22 (2) : 424-445.
9 - ALikhani R, Mehed M, and Saman D.2021. Audit committee characteristics and audit reporting readability.Accounting and Auditing Review ,28(2):80-101.
10 - Aliyu, Ango Nuhu, THE ROLE OF PROFESSIONAL ETHICS IN ACCOUNTING AND AUDIT.(2022). Nigerian Journal of Management Sciences, 23 (1).
11- Ariff, M., and Zarei, A. (2022). Are domestic firms exposed to similar currency risk as international trading firms? . International Journal of Banking and Finance.17(2): 25-56.
12 - Athavale, Manoj; Guo, Zhaorui; Meng, Yun & Zhang, Tianshu (2022), "Diversity of Signing Auditors and Audit Quality: Evidence from Capital Market in China", International Review of Economics and Finance, 78, 554-571.
13 - Belghitar, Y., Ephraim, C., Vincent, D. and Salma, M. (2021). The effect of exchange rate fluctuations on the performance of small and medium sized enterprises: Implications for Brexit. The Quarterly Review of Economics and Finance.80(C): 399-410.
14 - Blum.S,Richard C H,and Richard W H. 2022. The effect of staff auditior repuatation on audit quality enhancing action.The Accounting Review ,97(1):75-97.

15 - Chang, Y. T., & Stone D. N. 2019a . Proposal readability, audit firm size and engagement success. Managerial Auditing Journal . 34 (8):871-894.
16 - Chang, Y. T., & Stone D. N. 2019b . Why does decomposed audit proposal readability differ by audit firm size? A CohMetrix approach. Managerial Auditing Journal. 34 (8): 895-923.
17- Chang, Yuyuan, Fan, Yangyang and Lixin (Nancy) Su. .(2024). Foreign exchange risk and audit pricing: Evidence from U.S. multinational corporations, Journal of Accounting and Public Policy, 45.
18- Chen B. 2022 .Do investors value audit quality of complex estimates, Advances in Accounting .100595.
19 - Cheung, Kwok Yip. (2023). Does trustmatter in external audits? The role of audit committee chair's trust in external audits, Managerial Auditing Journal 39 (1) :1-25.
20 - Demissie, g. (2020) . The Effect of Foreign Exchange Rate on the Financial Performance of Private Commercial Banks in Ethiopia. Masters of Science in accounting and finance, UN published. Addis Ababa University College of business and economics department of accounting and finance.
21- Deshmukh A &Zhao X . 2020 .Audit quality and readability of annual reports. International Journal of Strategic Decision Sciences ,11(1): 76-90.
22 - Devos, E., & Sarkar S. 2015. Read the Footnotes! auditor quality, earning persistence, and the number of footnotes in 10Ks. Available at http://www.fmaconferences.org/ Orlando/ Papers/ Read the Footnotes.
23 - Eegunjobi, R., & Ngepah, N. (2022). The determinants of global value chain participation in developing seafoodexporting countries. Fishes, 7(4).
24 - Gan-Ochir Doojav, Munkhbayar Purevdorj, and Anand Batjargal .(2024). The macroeconomic effects of exchange rate movements in a commodity-exporting developing economy, International Economics, 177.
25 - HE QING, LIU JUNYI and ZHANG CE. (2022). Exchange Rate Exposure and Its Determinants in China. China Economic Review, Elsevier. 65(C):1-19.
26- Hishamuddin A., Obiyathulla I., Norhazlina I., Ahmad M., Nurul A.(2022).An Assessment of Currency Exposure of Non-Financial Firms in Asean-4: Insights using the Stock Returns and Cash Flow Methodologies. Asian Economic and Financial Review 12(12):1002-1026.
27 - Hussaina, Sarfraz , Alia, Rosalan, Latiffa, Ahmed Razman Abdul , Fahlevib, Mochammad , Aljuaid, Mohammed and Saniukd, Sebastian.(2024). Moderating effects of net export and exchange rate on profitability of firms: a two-step system generalized method of moments approach, FINANCIAL ECONOMICS, 12(1).
28 - I B N Pascima, and I M Putrama. (2020). Forecasting foreign exchange rate using a combination of linear regression and flower pollination algorithm, Journal of Physics: Conference Series,

29 - Ismeal, Bayar Ali, Aziz, Hassan Mahmood, Sorguli, Sarhang, Qader, Khowanas Saeed, Sabir, Bawan Yassin, Hamza, Pshdar Abdalla and Anwar, Govand.(2021).The Role of External Auditing in Reducing Creative Accounting Practices, International Journal of Advanced Engineering, Management and Science (IJAEMS) Peer-Reviewed Journal ISSN: 7 (6) : 2454-1311.
30 - International Journal of Interdisciplinary Research in Marketing, 11 (1).
29 - Jia H &Hsiao D. 2021.A study of perceived audit quality and size of big 4 audit office. Journal of Accounting and Finance 21(1):105-114.
31 - Karim, M. A., S. & Sarkar. 2020. Auditors' quality, footnotes, and earnings persistence. Managerial Finance 46 (2): 267-282.
32 - Kustina, Lisa, Sudarsono, Rachmat, and Effendi, Nury. (2024).Does foreign portfolio investment moderate the impact of exchange rate volatility and investor sentiment on country index crash risk?, Cogent Economics & Finance, 12(1).
33 - Kyriazis,Nikolaos and Corbet, Shaen. (2024). The role of international currency spillovers in shaping exchange rate dynamics in Latin America, The Quarterly Review of Economics and Finance, 94 :110.
34 - Laeven, L., Maddaloni, A., & Mendicino, C. (2022). Monetary policy, macroprudential policy and financial stability. European Central.
35 - Lajevardi, Hooman and Chowdhury, Murshed. (2024). How Does the Exchange Rate and Its Volatility Influence FD to Canada? A Disaggregated Analysis, Journal of Risk and Financial Management, 17: 88.
36 -Le H T T,Tran H G ,and Vo X V. 2021 . Audit quality,accruals quality and the cost of equity in an emerging market:evidence from Vietnam.International Review of Financial Analysis ,77.
37 - Mansilla-Fern_andez, J. M., & Milgram-Baleix, J. (2023). Working capital management, financial constraints and exports: Evidence from European and US manufacturers. Empirical Economics, 64 (4) : 1769–1810.
38 - Mediawati, Elis.(2023). The Influence of Auditor Ethics and Auditor Experience on Company Financial ReportsInternational Journal of Business, Law, and Education, 4 (2).
39 - Mohamed, A. and Zarei, A. (2022). Are domestic firms exposed to similar currency risk as international trading firms? International Journal of Banking and Finance.17(2): 25-56
40- Mousa, Thaer Umran. (2022). The role of professional knowledge of the auditor's industrial specialization in reducing audit risk, International Journal of Research in Management Studies (IJRMS) 12 (2).
41 - Natsir, Muhammad, Mile Yuldi, and PadaTenri. (2023).THE EFFECT OF PROFESSION ETHICS, INDEPENDENCE, AND AUDIT EXPERTISE ON AUDITOR PERFORMANCE, Intern. Journal of Profess. Bus. Review. |Miami, 8 (8) : 01-13.

42 - Nicolas G, Laura S G,Antonia G B ,and Josefian. 2022. The informative value of key audit matters in the audit report: understanding the audit firm and matter type impact . Universidad Ort Uruguay.
43 - Obinna, Okwara Valentine and Uzoamaka, Okechukwu Elizabeth .(2024). EFFECT OF EXCHANGE RATE ON PRICING IN BUSINESS OPERATIONS OF SMEs IN ENUGU STATE,
44 - Oliveira, J. Zambujal Miguel Faria e Castro. (2011). Mapping country's competitive position: a real exchange rate approach Studies in Economics and Finance, 28 (3).
45 - OSHO, A., and FAGBAMILA, A. .(2022). Exchange Rates Fluctuations, Economic Factors and Financial Performance Evaluation of Multinational Companies in Nigeria . Business Administration and Business Economics.18(5).
46 - Pestovic, Kristina; Milicevic, Nikola; Djokic, Nenad & Djokic, Ines (2021), "Audit Service Quality Perceived by Customers: Formative Modelling Measurement Approach", Journal of Sustainability, 13, 1-16.
47 - Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2015. Auditing Standard (AS) 2401: Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit. Washington DC: PCAOB.
48- Rautiainen A, Jani S,and Kati P. 2021 .Do key audit matters(KAMS) matter? Auditors perceptions of KAMS and audit quality in finland. Managerial Auditing Journal 36(3):386-404.
49- Riccardi,W N. 2019. Do audit firm tenure and size moderate changes in financial reporting quality due to mandatory IFRS adoption. Auditing Journal if Practice and Theory 1-45.
50 - Saidi, L., Muthalib, A., Adam, P., Rumbia, W. and Sani, L . (2021). Exchange Rate, Exchange Rate Volatility and Stock Prices: An Analysis of the Symmetric and Asymmetric Effect Using ARDL and NARDL Models. Australasian Accounting, Business and Finance Journal 15(4):179-190.
51 - Salehi M, Grzegorz Z,and Maryam S.2022. The effect of Management characteristics on audit report readability.Economies.
52- Samagaio, Ant´onio & Felício, Teresa (2022), "The Influence of the Auditor's Personality in Audit Quality", Journal of Business Research, 141, 794-807.
53 - Salih, Jalil Ibrahim, and Flayyih, Hakeem Hammood . (2020). Impact of Audit Quality in Reducing External Audit Profession Risks, International Journal of Innovation, Creativity and Change. www.ijicc.net ,13 (7).
54 - Setiawanta, Y., Utomo, D., Ghozali, D., and Jumanto, J. (2020). Financial Performance, Exchange Rate, and Firm Value: The Indonesian Public Companies Case. Organizations and Markets in Emerging Economies.11(2): 348-366.
55 - Smith, K. 2019. Tell me more: A content analysis of expanded auditor reporting in the United Kingdom. Available at SSRN 2821399.

56 - Soyemi, K. A., Olufemi, O. A., & Adeyemi, S. B. (2020). External audit(or) quality and accrual earnings management: Further evidence from Nigeria. Malaysian Management Journal, 24 :31-56.

57- Tai, C. (2022). On resolving exchange rate exposure puzzle: evidence from Chinese stock market. Managerial Finance. 48 (1): 1-26.

58-Yoewono, Harsono, and Stefanus Ariyanto. "The Impact of Capital Adequacy Ratio, Credit Risk, Market Risk, Financial Distress, and Macroeconomic Toward Stock Return With Audit Quality as Moderator." Accounting and Finance Studies 2.4 (2022): 213-228.